

بنك القاهرة
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
عن الستة أشهر المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
وتقرير الفحص المحدود عليها

الفهرس

صفحة	البيان
١	تقرير الفحص المحدود
٢	قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٣	قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٤	قائمة الدخل الشامل الاخر المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٦-٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٧	قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
١٠٣-٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة على البنوك

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة
بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفقة لبنك القاهرة " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتختصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبيدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

مراقبو الحسابات

إيناس عبد الله الشريف

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
الجهاز المركزي للمحاسبات

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
حاتم عبد المنعم منتصر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	إيضاح رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		الأصول
٤ ٣٣٥ ٩٦١	١١ ٧٠٣ ٠٠١ (١٥)	تقديرة وأرصدة لدى البنك المركزي
٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٤٨ ٧٩١ ٠٨٠ (١٦)	أرصدة لدى البنوك
٥٣٧ ٤٠٨	٤٩٩ ٨٥٧ (١٧)	قروض وتسهيلات للبنوك
٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	٦٧ ٧١٨ ٤٨٣ (١٨)	قروض وتسهيلات العملاء
-	٣١٢ (١٩)	مشتقات مالية
		استثمارات مالية:
٢١ ٣٨٣ ٧٤٠	٢٥ ٥٥٢ ٠٢٩ (٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥ (٢٠)	بالتكلفة المسبقة
١٨ ٧٩٤	٤٤ ٦٨٤ (٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٩٣ ١٠٧	٤٣٢ ٣٣٤ (٢١)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٢١ ٠٩٠	١٦ ٥١٤ (٢٢)	أصول غير منموسة
٣ ١٦٥ ٦٢١	٣ ٨٢٦ ٦٦٨ (٢٣)	أصول أخرى
٢٩٤ ٨٨٦	٣٢٥ ٩٢٦ (٣٠)	أصول ضريبية مؤجلة
٣٧٣ ١٣٢	٤٦٠ ١٣٤ (٢٤)	أصول ثابتة
<u>١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣</u>	<u>١٧٩ ٤٣٥ ١٤٧</u>	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩ (٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦	١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩ (٢٦)	ودائع عملاء
-	١٩٦ (١٩)	مشتقات مالية
٣ ٢١٨ ٨٨٧	٣ ٣١٩ ٤٨٥ (٢٧)	قروض أخرى
٢ ١٨٢ ٨٢٧	٤ ٧١٠ ٥٩٥ (٢٨)	التزامات أخرى
٤٥٢ ٣٧٤	٥١٥ ٠١٢ (٢٩)	مخصصات أخرى
٣٦ ٨١٠	٤٦ ٧٧٢ (٣٠)	التزامات ضريبية مؤجلة
٩٤٧ ٨٣٤	١ ٠١٩ ٧٢٥ (٣١)	التزامات مزاييا التقاعد
<u>١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠</u>	<u>١٦٨ ٦١٠ ٦٥٣</u>	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠ (٣٢)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٠٥٠ ٤٩٤ (٣٣)	احتياطيات
٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٢ ٣٤٥ ٠٨٣	فريق القيمة الإسمية عن القيمة العادلة وديعة مساندة
٣ ٤٩٦ ٤٠٨	٤ ١٧٨ ٩١٧ (٣٣)	أرباح محتجزة
<u>١٠ ٦٢٠ ٧٣٣</u>	<u>١٠ ٨٢٤ ٤٩٤</u>	اجمالي حقوق الملكية
<u>١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣</u>	<u>١٧٩ ٤٣٥ ١٤٧</u>	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) تتمم لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سهي التركي
رئيس مجموعة الشؤون المالية
عنا محمد إبراهيم

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		يضاح رقم	
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩		
المعدلة	المعدلة	المعدلة	المعدلة		
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
٤ ٥٣٧ ٥٤٣	٥ ٤٠٤ ١٠٠	٩ ٠٩٦ ٦٩٠	١٠ ٦٨٨ ٧٤١	(٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٠٨٢ ٧٩٨)	(٣ ٤٧٣ ٨٧٢)	(٦ ٣٦٤ ٢٤٥)	(٦ ٧٣٩ ٨٢٨)	(٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١ ٤٥٤ ٧٤٥	١ ٩٣٠ ٢٢٨	٢ ٧٣٢ ٤٤٥	٣ ٩٤٨ ٩١٣		صافي الدخل من العائد
٢٥٤ ٧٠٥	٣٤٣ ٠٤٧	٤٧٧ ٩٢٠	٦٨٣ ٩٠٨	(٧)	إيراد الأتعاب والعمولات
(٥ ٦٧٢)	(٨ ١٠٩)	(١١ ٢٨٠)	(١٥ ٩٥٧)	(٧)	مصروف الأتعاب والعمولات
٢٤٩ ٠٣٣	٣٣٤ ٩٣٨	٤٦٦ ٦٤٠	٦٦٧ ٩٥١		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٥٨ ٢٢٦	٣٧ ٤٠٢	٦٠ ١١٨	٣٧ ٤٠٢	(٨)	توزيعات الأرباح
-	١ ٣٨٠	-	٢ ٤٩٦	(٩)	صافي دخل المتاجرة
(١ ٤٨٨)	١٢ ٦٧٦	١٧ ١١٧	٢٦ ٢١٦	(٢٠)	أرباح الإستثمارات المالية
(١٤٣ ٦٣١)	(٣٥٨ ٧٧٣)	(١٣٠ ٣٤٤)	(٣٨٣ ٥٥٣)	(١٢)	(عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(٧٠٢ ١٠١)	(٩٧٢ ٦٨١)	(١ ٣٦٦ ١٤٢)	(١ ٨١٢ ٥١٧)	(١٠)	مصروفات إدارية
٧٤ ٧٨٧	٤٨ ٤٧٨	١٣٠ ٥٦٢	٥١ ٩٠٥	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٩٨٩ ٥٧١	١ ٠٣٣ ٦٤٨	١ ٩١٠ ٣٩٦	٢ ٥٣٨ ٨١٣		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
(٣٩٧ ٥١٨)	(٣١٧ ٤٨٠)	(٩١١ ١٨٧)	(٦٠٤ ٣٠٢)	(١٣)	مصروفات ضرائب الدخل
٥٩٢ ٠٥٣	٧١٦ ١٦٨	٩٩٩ ٢٠٩	١ ٩٣٤ ٥١١		صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
١,٠٠٥	١,٢٧	١,٧٨	٣,٤٤	(١٤)	نصيب السهم الأسمى في صافي أرباح الفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) تتمتع لبيده القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سهى التركي
رئيس مجموعة الشؤون المالية

عزت محمد إبراهيم

٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩٩٩ ٢٠٩	١ ٩٣٤ ٥١١	صافي ارباح الفترة
-	٢٥٧ ٨١٣	بنود لا يتم إعادة تبيويبها في الأرباح والخسائر التغير في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٩ ٧٩٧	(٦٦ ٦٧٦)	بنود يتم إعادة تبيويبها في الأرباح والخسائر صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٩ ٧٩٧	١٩١ ١٣٧	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة، صافي بعد الضريبة
١٠٢٩ ٠٠٦	٢ ١٣٥ ٦٤٨	إجمالي الدخل الشامل للفترة، صافي بعد الضريبة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

سهى التركي
رئيس مجموعة الشؤون المالية

عنا محمد ابراهيم

٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	إيضاح رقم
المعدلة	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
١ ٩١٠ ٣٩٦	٢ ٥٣٨ ٨١٣	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
٣٤ ٧٣٠	٤٩ ٥٢٧ (٢٤)	إهلاك
٣ ٥٨٨	٥ ٥٤٣ (٢٢)	إستهلاك
١٣٠ ٣٤٤	٣٨٣ ٥٥٣ (١٢)	عبء (رد) الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٣١ ٦٥٩	١١٠ ٠٠٦ (٢٩)	عبء المخصصات الأخرى
٥ ٦٥٢	١٣ ٢٢٢ (٢٣)	عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى
(٨٩ ٢٧٢)	(٧ ٦٦٧) (٢٩)	مخصصات انتفى الغرض منها
(٦٢)	(١٠٥) (١١)	أرباح بيع أصول ثابتة
٣ ٣٣٨	(١٦ ٧٩٠) (٢٩)	فروق ترجمة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(١١٨ ٥٣٣)	(١٠ ٢٧٧) (٢٩)	المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض
-	٢٦٢ (٢٩)	المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض
-	١ ٩٤٥ (٢٠)	رد خسائر إضمحلال شركات شقيقة
(٦٠ ١١٨)	(٣٧ ٤٠٢) (٨)	إيرادات من توزيعات أرباح
(١٤ ٤٧٨)	- (٢٠)	استهلاك احتياطي سندات
-	(٢ ٤٢٢) (٩)	رد فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١ ٨٣٧ ٢٤٤	٣ ٠٢٨ ٢٠٨	أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
صافي (الزيادة) النقص في الأصول		
(١ ٥٩٢ ٨٧٩)	(١ ٤٠١ ٧٤٨) (١٦,١٥)	أرصدة لدى البنوك
-	٣٥ ٩٧٤ (١٧)	قروض وتسهيلات للبنوك
(٥ ٩٨٨ ٣٦٠)	(٦ ٧٩١ ٥٣٦) (١٨)	قروض وتسهيلات العملاء
-	(٣١٢) (١٩)	مشتقات مالية
(٤٧١ ٣١٤)	(٦٤٠ ٣٢٥) (٢٣)	أصول أخرى
صافي (الزيادة) النقص في الالتزامات		
(٩٥٨ ٦٦٧)	(١ ١٦٣ ٥٥١) (٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
(١ ٥٩٤ ١٤٧)	١١ ٩٣٤ ٠٧٣ (٢٦)	ودائع العملاء
-	١٩٦ (١٩)	مشتقات مالية
٥٤١ ٢٤١	٢ ٤٤٣ ٨٦٩ (٢٨)	الالتزامات أخرى
٩٦ ١٤٣	٧١ ٨٩١ (٣١)	الالتزامات مزاياء التقاعد
(٩٤٩ ٢٤٢)	(٥٤٠ ٩٦٦)	ضرائب الدخل المسددة
(٩ ٠٧٩ ٩٨١)	٦ ٩٧٥ ٧٧٣	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (بعد)

٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	ايضاح رقم
المعدلة الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
(٩٠٧٩٩٨١)	٦٩٧٥٧٧٣	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (قبله)
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٦٦٤٨٧)	(١٣٧٠٤٥)	(٢٤) مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
٦٣	١٠٥	(١١) متحصلات من بيع أصول ثابتة
٨٦٠٤٥٧٦	١٥١٢١٠٧	(٢٠) متحصلات من بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(١٠٤٢٩٨٠)	(٥٢٢١٢٠٨)	(٢٠) مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
١٣٨٦٨٤٨	٢٤١٤٢٩٤	(٢٠) متحصلات من بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(١٥٢٤٦١٢)	(٥١٠٦٦١)	(٢٠) مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(٤٩٠٠٠)	(١٣٩٢٢٧)	(٢١) مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة
(٣٢٧١)	(٩٦٧)	(٢٢) مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٨٥٦٣	٣٥٣٠	توزيعات أرباح محصلة
٧٣١٣٧٠٠	(٢٠٧٩٠٧٢)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤١٦٧١٥	١٢٥٢٩٣	(٢٧) متحصلات من القروض الاخرى
-	(١٣٢٨٤١)	(٢٧) مدفوعات الى القروض الاخرى
-	(١٣٤٦٦٧٦)	(٣٤) توزيعات الأرباح المدفوعة
٤١٦٧١٥	(١٣٥٤٢٢٤)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
(١٣٤٩٥٦٦)	٣٥٤٢٤٧٧	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٣٥١٧٩١٠٦	٥١٩٩٧٩٩٧	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٣٣٨٢٩٥٤٠	٥٥٥٤٠٤٧٤	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-
١١٧٣٨٧٨١	١١٧٠٣٠٠١	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٢٤٤٩٩٨٢	٤٨٧٩١٠٨٠	أرصدة لدى البنوك
٢٤٥٠٤٦٤٩	٢٢١٥٢١٤٧	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
(٧٣٥٨٩٩٨)	(٦٧٩٥٠٩٧)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٢٠٠٠٠٠٠)	(٣٣٤١١٤)	أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٢٥٥٠٤٨٧٤)	(١٩٩٧٦٥٤٣)	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٣٣٨٢٩٥٤٠	٥٥٥٤٠٤٧٤	(٣٥) إجمالي النقدية وما في حكمها

- الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) تتمم لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذيسهى التركي
رئيس مجموعة الشئون الماليةعنا
محمد ابراهيم

القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه
الإجمالي	أرباح مستحقة	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية - وديعة مساندة	الإحتياطيات	رأس المال المصدر والذروع	إيضاح رقم	المكان	
٩ ٢٣٦ ٢٢٠	١ ٨١٩ ٨٥٤	٢ ٦٥٠ ٧٥١	٢ ٥١٥ ٦١٥	٢ ٢٥٠ ٠٠٠			
(٩٤ ٧٧٣)	-	(٩٤ ٧٧٣)	-	-			
٩٩٩ ٢٠٩	٩٩٩ ٢٠٩	-	-	-			
٢٩ ٧٩٧	-	-	٢٩ ٧٩٧	-			
١٠ ١٧٠ ٤٥٣	٢ ٨١٩ ٠٦٣	٢ ٥٥٦ ٤٧٨	٢ ٥٤٥ ٤١٢	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	(٣٣)		
١٠ ٢٢٠ ٧٣٣	٣ ٤٩٦ ٤٠٨	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٢٥٠ ٠٠٠			
(٤٦٧ ٥٩٧)	٢٣ ٤٦٨	-	(٤٩١ ٠٦٥)	-			
١٠ ٦٥٣ ١٣٦	٣ ٥١٩ ٨٧٦	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	١ ٩٣٠ ٠٣٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠			
(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	-	-	-			
-	(١٢٤ ٠٤٣)	-	١٢٤ ٠٤٣	-			
-	(٦٢ ٤٧٥)	-	٦٢ ٤٧٥	-			
-	(٨٩)	-	٨٩	-			
٥٣٣	-	-	٥٣٣	-			
(١٠٨ ١٤٧)	-	(١٠٨ ١٤٧)	-	-			
١٩١ ١٣٧	٢٥٧ ٨١٣	-	(٦٦ ٦٧٦)	-			
١ ٩٣٤ ٥١١	١ ٩٣٤ ٥١١	-	-	-			
١٠ ٨٧٤ ٤٩٤	٤ ١٧٨ ٩١٧	٢ ٣٤٥ ٠٨٣	٢ ٠٥٠ ٤٩٤	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	(٣٣،٣٦)		

- الإيضاحات المرفقة من (١) إل (٤٢) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية
حنان محمد إبراهيم

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

-١

التأسيس والنشاط

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٢ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عدأ الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو ١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك فى ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة - مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات. ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٢٥ فرعاً ومكتباً ووحدة ويوظف ٧ ٩٣٥ موظف فى تاريخ إعداد القوائم المالية للفترة المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية. فى مايو ٢٠٠٩ بقرار من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار - شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠. فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر " شركة مصر المالية للإستثمارات " ونسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩% من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقاً لذلك.

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك ، وقد وافقت على تعديل المادة (٦) من النظام الاساسى للبنك بزياده راس مال البنك بقيمة الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم ، وحدد راس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم ، وحدد راس مال البنك المصدر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليار جم موزعا على ٥٦٢ ٥٠٠ الف سهم بقيمة اربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد واصبح هيكل مساهمى البنك على النحو التالي :

شركة مصر المالية للإستثمارات ٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥ سهم

بنك مصر ٨ أسهم

شركة مصر ابو ظبى للاستثمارات العقارية ٧ أسهم

وتم التأشير فى السجل التجارى بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٦ ، كما تم التأشير فى صحيفة الاستثمار فى النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٧ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ١٥/٠٧/٢٠١٨، تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسى للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من

شركة مصر للإستثمار.

إنعقد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بتاريخ ٢٨/٠٨/٢٠١٩.

-٢

ملخص أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، وجميع عقود المشتقات المالية .وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) " الأدوات المالية " اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الإفصاح عن الاحكام والتقدير الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك.

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال ، وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمها المالية المجمعة ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية "التبويب و القياس"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩ .تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية – الاعتراف و القياس وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار :

الأحكام الانتقالية

لم يتم البنك بإعادة قياس الأدوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة بينما أقتصر الأمر فقط على إعادة تبويب عناصر الأصول و الإلتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة و بالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة.

تم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي في حين تم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية و الإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الاخرى بالالتزامات المركز المالي .

أ – الأصول و الإلتزامات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

١. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
 ٢. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
 ٣. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
 ٤. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.
 - يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.
- قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر وهي:
- أدون الخزانة واوراق حكومية أخرى.
 - سندات.
 - وثائق الصناديق الاستثمارات.
 - أدوات حقوق الملكية في الشركات المستثمر بها بنسبة تتراوح من صفر% إلى ٢٠%.
- قام البنك بتصنيف استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- وثائق صناديق الاستثمار لأغراض المتاجرة من خلال الأرباح والخسائر.
- قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة وهي:
- سندات.

إعادة تصنيف الأصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقرير المالي (٩).

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و فئات القياس الجديدة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري " المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " للأصول والالتزامات المالية كما في ١ يناير ٢٠١٩:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

القيمة الدفترية الجديدة طبقا لمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)	إعادة قياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	التصنيف الجديد طبقا لمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)	التصنيف الأولي طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	
٥٣.٠٢٦.٦٦٦	(٧٣.٠٥٢)	--	٥٣.٠٩٩.٧١٨	تكلفة مستهلكة	تكلفة	ارصدة لدى البنوك
--	--	--	١٦.٠٣٠.١٥٤	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل / بالتكلفة المستهلكة	تكلفة مستهلكة	اذون خزانة
--	--	--	٢.٢٧٣.٩٥٠	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	تكلفة مستهلكة	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢١.٤٥٤.٩٢٢	٧١.١٨٣	٢١.٣٨٣.٧٣٩	--	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	تكلفة مستهلكة	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
--	--	--	٢٣.٤٥٣.١١٦	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢١.٩٦٧.٧٥٩	(١٤.٦٠٠)	٢١.٩٨٢.٣٥٩	--	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٤٢.٢٦٢	٢٣.٤٦٨	١٨.٧٩٤	--	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
٥٣٤.٩٦٠	(٢.٤٤٨)	--	٥٣٧.٤٠٨	تكلفة مستهلكة	تكلفة	قروض وتسهيلات للبنوك
٦١.٣٢٤.٦٢٥	(٤٨٥.٠٤٣)	--	٦١.٨٠٩.٦٦٨	تكلفة مستهلكة	تكلفة	قروض وتسهيلات للعملاء
١٨.٥٥٧.٦١٢	--	١.٦٢٧.٦٧٢	١٦.٩٢٩.٩٤٠	تكلفة مستهلكة	تكلفة	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٣٩.٤٧٨	(١٢.٨٩٦)	--	٤٥٢.٣٧٤	تكلفة مستهلكة	تكلفة	مخصصات الأخرى (مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة العرضية)
٣.٥١٩.٨٧٦	٢٣.٤٦٨	--	٣.٤٩٦.٤٠٨			أرباح محتجزة
١.٩٣٠.٠٣٠	(٤٩١.٠٦٥)	--	٢.٤٣٩.٠٩٥			احتياطيات

١- تسوية القيمة الدفترية الاصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

يوضح الجدول أدناه تسوية القيمة الدفترية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري إلى

القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) عند التحول الى المعيار

الدولي للتقارير المالية ٩ في ١ يناير ٢٠١٩:-

فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ :

بالالف جنيه مصري

تأثير الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

مخصصات مكونة وفق لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨

٣ ٥٨٢ ٧٦٨

مخصص خسائر الأضمحلال لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء

٨٠ ٧٩٠

مخصص الألتزامات العرضية

٣ ٦٦٣ ٥٥٨

الاجمالي

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

٤ ٠٦٧ ٨١١

مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء

٢ ٤٤٨

مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للبنوك

٦٧ ٨٩٥

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات العرضية

١٨٢ ١٩١

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٧٣ ٠٥٢

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للارصدة لدى البنوك

٤ ٣٩٣ ٣٩٧

الاجمالي

٧٢٩ ٨٣٩

فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

احتياطي القيمة العادلة

الأرباح المحتجزة

احتياطي المخاطر العام

٢٠٩ ٤٩٣

٣ ٤٩٦ ٤٠٨

٧٩٨ ٣٢٠

الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩

٥٦ ٥٨٣

٢٣ ٤٦٨

--

إجمالي الأثر علي إعادة التصنيف والقياس

--

--

(٧٢٩ ٨٣٩)

إجمالي الأثر علي خسائر الائتمانية المتوقعة

٥٦ ٥٨٣

٢٣ ٤٦٨

(٧٢٩ ٨٣٩)

الإجمالي

٢٦٦ ٠٧٦

٣ ٥١٩ ٨٧٦

٦٨ ٤٨١

الرصيد الافتتاحي المعدل

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

(١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال		التكلفة المستهلكة	الأداة المالية
القيمة العادلة	من خلال الدخل الشامل		
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل	لا ينطبق	أدوات حقوق الملكية
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

(٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعية لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار. 	<p>نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية</p>	<p>الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة</p>

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

<ul style="list-style-type: none"> ■ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ■ مبيعات مرتفعة نسبياً (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية 	<p>نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع</p>	<p>الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ■ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ■ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي. ■ شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر. تتوافر كافة الشروط التالية في الاصول المالية التي يقوم البنك بتبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر : <ul style="list-style-type: none"> - أن تكون مسجلة في بورصة أوراق مالية محلية و خارجية . - أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ الاقتناء . 	<p>نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)</p>	<p>الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر</p>

• يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

• إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

• تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداء والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداء المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداء المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للاداء. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الأجل، نوع العملة...).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).
- لا يقوم البنك بإعادة التوزيع بين مجموعات الأصول المالية الا فقط وعندما فقط يتم تغيير نموذج الاعمال وهذا ما يحدث نادرا او يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية او عند تدهور في القدرة الائتمانية لاحد ادوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الاصيل و الفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الاصيل على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الاصيل تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح. في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الاصيل والفائدة ، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض و عقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الاولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الاولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢-٢ المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة البنك المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها.

٢-١- الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة Special Purpose Entities / SPEs التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، وعادة ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٢-٢- الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت في الشركات الشقيقة. تُستخدم طريقة الشراء في المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإقرار الأولي بها (في تاريخ الإقتناء). ويُعد تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذي يحصل فيه المشتري على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة. وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإقرار الأولي بالحصة المكتتة كإستثمار في الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة. وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرة لعملية الإقتناء. وفي الحالات التي تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل في تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذي تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك في الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلل لاحقة في القيمة. وتثبت في قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتداد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣-٢- التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٤-٢- ترجمة العملات الأجنبية

١-٤-٢- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢- المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الإقرار في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:
- صافي دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق الترجمة الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

٥-٢ الأصول والالتزامات المالية

١-٥-٢ الاعتراف والقياس الأولى

- يقوم البنك بالاعتراف الأولى بالأصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل أو الألتزام المالي أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٢-٥-٢ التوبيي

الأصول المالية – السياسة المطبقة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الاعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
 - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
 - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
 - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
 - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولى ، أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التوبيي كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص - بشكل جوهري - التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تقييم نموذج الاعمال

- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		التكلفة المستهلكة	الأداة المالية
القيمة العادلة			
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل الآخر	لا ينطبق	أدوات حقوق الملكية
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

- يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الأعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعية لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
<ul style="list-style-type: none"> الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج والشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار. 	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة
<ul style="list-style-type: none"> كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية 	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
<ul style="list-style-type: none"> هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي. 	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة - إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

• يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

• **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداء والعائد.**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداء المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح. ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداء المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للاداء. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. وإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الأجل، نوع العملة...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

الالتزامات المالية – السياسة المطبقة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء على هدف نموذج الاعمال للبنك
- يتم الاعتراف أولياً بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للاداء المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً على اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الارباح و الخسائر.

إعادة التقييم

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – و فقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول.
- في كافة الاحوال لا يتم اعادة التقييم بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

٢-٥-٣ الاستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول عليه مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الأرباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنه يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل أو التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) أو اقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من أو الغاء أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٢-٥-٤ التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهرى. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فإن الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الأرباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فإن التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

- إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب صعوبات مالية للمقترض ولم يكن الأصل قد تم استبعاده، فإن اضمحلال الأصل يتم قياسه باستخدام سعر العائد قبل التعديل.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد. وتعرض بنود اتفاقيات شراء أدون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة البيع واتفاقيات بيع أدون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة الشراء على أساس الصافي بقائمة المركز المالي ضمن بند أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٥-٥ قياس القيمة العادلة

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- يحدد البنك القيمة العادلة على أساس أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم سداده لنقل الالتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الالتزام في حال أخذ المشاركين في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الالتزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص على حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين في السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار أن هذا المنهج يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتقدمة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق أو منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الأصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث إن المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على منحنيات العوائد الملحوظة.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبل للعملة محل التعاقد.
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٢ أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
 - لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

١. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
٢. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
٣. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

١-٦-٢ تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند "صافي دخل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة ضمن بند " صافي دخل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر "
- إذا لم تُعد التغطية تقي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بنحمله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢-٦-٢ تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تقي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

٢-٦-٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الآخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٢-٦-٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٦-٥ المشتقات الضمنية

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٩

تعرف المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدى آخر (عقد أصلى) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية باعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون:

- العقد الأصلى لا يمثل أصلاً يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الادوات المالية.
- عند قياس العقد الأصلى بذاته بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- عندما تستوفي شروط المشتقة الضمنية تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة.

• إختلاف الخصائص الاقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلى. يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إذا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى استثمار. هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سويماً مع العقد الأصلى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

عرفت المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدى آخر (عقد أصلى) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية باعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون:

- العقد الأصلى بذاته يتم قياسه بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- شروط المشتقة الضمنية تستوفى تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة.

• إختلاف الخصائص الاقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلى. يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إذا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى استثمار. هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سويماً مع العقد الأصلى.

طبقاً لطريقة العائد الفعلي يتم حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ويمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأرباح المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف القروض أو المديونيات ضمن القروض والمديونيات المضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للاسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات المعاد جدولتها يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبشروط استمرار العميل في الانتظام، وبعدها يتم ادراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالائرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالائرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض المعترف به في المركز المالي قبل الجدولة (العائد المحسوب هامشياً قبل الجدولة).

٧-٢ صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يمثل صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

٨-٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي يوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٩-٢ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير في قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً في الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصنّف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بعوائدها كإيرادات في قائمة الدخل بل يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم إتباع الأساس النقدي في الاعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلي:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية، يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الاعتراف بفوائد مجانية بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفي حالة

- إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

١٠-٢ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (٢-١٠) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض، أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر- مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

١١-٢ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المسنتم بها، وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

١٢-٢ إتفاقيات الشراء المتزامن مع إعادة البيع وإتفاقيات البيع المتزامن مع إعادة الشراء

لا تُستبعد من الدفاتر أذون الخزانة المباعة بموجب الإتفاقيات التى تُلزم البنك بإعادة شرائها بل تظهر ضمن أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. وبالنسبة لأذون الخزانة المشتراة بموجب الإتفاقيات التى تُلزم البنك بإعادة بيعها فيتم عرض الإلتزام بإعادة البيع مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. ويتم الإعتراف بالفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء أو سعر الشراء وإعادة البيع على أنه تكلفة أو عائد يستحق على مدار مدة الإتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-١٣ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أدون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

٢-١٤ اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يتم اثبات خسائر اضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات أدوات الدين المشابهة.

لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		تصنيف الاداة المالية
المحدد الإضافي (المعايير النوعية)	المحدد الأساسي (المعايير الكمية)	المحدد الإضافي (المعايير النوعية)	المحدد الأساسي (المعايير الكمية)	المحدد الإضافي (المعايير النوعية)	المحدد الأساسي (المعايير الكمية)	
				تدخل في نطاق المخاطر المقبولة	لا توجد متأخرات	ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
		إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: - تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . - إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض	تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.			ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية
لا يوجد	عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد-اقساطه التعاقدية					ادوات مالية مضمحلة

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		تصنيف الاداة المالية
المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	
				تدخل في نطاق المخاطر المقبولة	لا توجد متأخرات	ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
		إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: - زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. - طلب إعادة الجدولة. - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية . - تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.	تاخير خلال ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.			ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان
عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة.	عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن					ادوات مالية مضمحلة

- وفاة أو عجز المقترض. - تعثر المقترض مالياً. - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. - عدم الالتزام بالتعهدات المالية. - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. - منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. - احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.	سداد اقساطه التعاقدية				
--	-----------------------	--	--	--	--

- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة.

٢-١٤-١ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دورياً من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداء المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً:

- (١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
- (٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهراً مستقبلية مضمرة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظراً لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:
 - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان وذلك بعد خصم نسبة ١٠% مقابل الظروف غير المتوقعة.
 - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٤/٥/٢٠٠٥ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بعد خصم نسبة ١٠% و ٢٠% للضمانات النقدية وللقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للضمانات العينية المعتد بها علي التوالي.
 - بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
 - بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
 - بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
 - يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
 - بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى وان إجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالي اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالي - ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية - بما في ذلك عمليات الجدولة - الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- (١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- (٢) سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبية / المهمشة - حسب الاحوال.
- (٣) الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالي وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل.

فترة الاعتراف بالأصل المالي ضمن الفئة الأخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الأصل المالي داخل الفئة الأخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة أشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

٢-١-٤-٢ الأصول المالية المعاد هيكلتها:

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي أو تعديلها أو إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم إجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند إستبعاده. ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:-

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداء، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص اضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

٢-١-٤-٣ اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك أصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الأصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص اضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص اضمحلال بأى منحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٢-١-٤-٤ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحميل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الإقرار الأولي للأصل (حدث الخسارة LOSS Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي (أو لمجموعة الأصول المالية) التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
 - تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
 - قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
 - إضمحلال قيمة الضمان.
 - تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.
- ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.
- ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.
- كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:
- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
 - فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذٍ ضم الأصل إلى المجموعة.
 - ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل العائد الفعلى الأسمى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل فى قائمة الدخل.
 - بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك أيضاً إعتباراً من السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وهى أول سنة مالية طبق فيها القواعد الجديدة بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبو ٣١بة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان - وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٢-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية.
 - وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة

- وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.
- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني، أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التي يجريها البنك أخذاً في الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.
- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها)، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال في قيمتها عن طريق تكوين مخصص. وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذي يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها. ويتم الاعتراف بالتغير في تقديرات المخصص المكون للإضمحلال في أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل.

١٥-٢ الاستثمارات العقارية

- تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضى والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية في قيمتها وبالتالي فإنها لا تشمل الأصول العقارية التي يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون وكان يستخدمها في ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة في المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

١٦-٢ الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الآلى)

- يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها. وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة. يتم الاعتراف بالتكاليف التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات
- الأصلية لها كتكلفة تطوير، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣%.

١٧-٢ الأصول الثابتة

- وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمباني والتي تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة. وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

المباني والانشاءات	٥%	٢٠ سنة
أثاث مكتبى وخزائن	٢٠%	٥ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٢٠%	٥ سنوات
وسائل نقل	٢٥%	٤ سنوات
أجهزة الحاسب الآلى / نظم آلية متكاملة	٢٠%	٥ سنوات
تجهيزات وتركيبات	٣٣,٣%	٣ سنوات
تحسينات عقارات مستأجرة	٣٣,٣%	٣ سنوات

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال في قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٨-٢ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون
- والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية

- للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:**
- وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقاً لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار .
- ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التى ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى ألت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفروق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيتها للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة
- للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولاً أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

١٩-٢ إضمحلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إستردادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال في قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢٠-٢ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي:

١-٢٠-٢ الإستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢١-٢ النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأدوات الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

٢٢-٢ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالي حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفي حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن احتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل في وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التي يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدر للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٣ عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مديونة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمانة والتي قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوصاً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مماثلة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٤ مزايا العاملين

٢-٢٤-١ مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل في الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية، والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا استحققت خلال إثني عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التي يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التي يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٤-٢ مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر، حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على أنها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلي:

أ- إنهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.
أو

ب- تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختيارياً.

يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بدفع إنهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسمي مفصل لانتهاء الخدمة ولا يوجد

احتمال فعلى لسحب هذا النظام. ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:

أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم إنهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.

ب- تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.

ج- التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق النظام، ويجب أن يبدأ التطبيق في أسرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون الفترة الزمنية

لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٤-٣ التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة. ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل على قائمة الدخل تلك الأرباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠% من قيمة أصول النظام أو ١٠% من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى، حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الأرباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التى أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٤-٤ مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٥-٢ ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح

الخاضع للضريبة وإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وباستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الاعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبة.

٢٦-٢ الإقتراض

يتم الاعتراف الأولى بالفروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفارق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢٧-٢ رأس المال

١-٢٧-٢ أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الاعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٧-٢ توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بالإنترام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إنترام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما ينقرر توزيعها.

٢٨-٢ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٩-٢ ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى- بنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة فى تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكية تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة، وتعلى الوديعة فى نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الاسمية فى تاريخ إستحقاقها، وذلك تحميلاً على الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الى القيمة الاسمية فى تاريخ إستحقاقها.

٣٠-٢ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ،

وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف، تقييم، رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر الائتمان، في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر .

تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دورياً على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، حيث تتم مراجعتها أفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات ، الموضوعات الطارئة ، وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر، والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على أساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.

- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.
 - تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
 - الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.
- تعالج السياسة كافة الأنشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الأسواق المستهدفة (الشركات، المؤسسات التجارية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والافراد ذوي الملاة المالية العالية)، كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي، في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية، غرض وشروط التسهيلات، القروض غير المرغوب فيها، التحليل الائتماني، تركيز المخاطر، قدرة التسديد، الالتزام بالقوانين والانظمة، الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- مراقبة المحفظة

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض، الصناعات/ قطاعات العمل، درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية، والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركيز المخاطر. تتركز أعمال البنك في المملكة العربية السعودية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركيز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر. محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين... إلخ .

أ/ قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالات الاخفاق (التأخر) (probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضى (Loss given default)

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهني لمسؤول الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحلات التأخر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرية إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

• فئات التصنيف الداخلي للبنك			
نسبة المخصص طبقاً للتصنيف	التصنيف الداخلي للبنك	درجة الجدارة الائتمانية طبقاً لتصنيف البنك المركزي المصري	تصنيف البنك المركزي المصري
٠%	A+	١	ديون جيدة
١%	A	٢	ديون جيدة
١%	B+	٢	ديون جيدة
١%	B	٢	ديون جيدة
١%	B-	٢	ديون جيدة
١%	C+	٣	ديون جيدة
١%	C	٣	ديون جيدة
١%	C-	٣	ديون جيدة
٢%	D+	٤	ديون جيدة
٢%	D	٥	ديون جيدة
٢%	D-	٥	ديون جيدة
٣%	E+	٦	متابعة عادية
٥%	E	٦	متابعة عادية
٢٠%	PE-	٧	متابعة خاصة
التدفقات النقدية	NPE-	٨	ديون غير منتظمة
التدفقات النقدية	F	٩	ديون غير منتظمة
التدفقات النقدية	Z	١٠	ديون غير منتظمة

وقد تم مراجعة تلك التصنيفات وتم اعتمادها من قبل الإدارة وتحدد قيمة مخصص اضمحلال القروض غير منتظمة وفقاً للتدفقات النقدية المتوقعة لكل عميل على حدة.

يعتمد المركز المعرض للاخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقروض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

يتم إصدار التقارير الإدارية للمراقبة والمتابعة بشكل شهري ، ربع سنوي ، نصف سنوي وسنوي ، ، وهذه التقارير شاملة وبنطاق واسع وتعالج موضوعات متعددة تشمل ما يلي:

- جودة المحفظة، تركيز الصناعة والمخاطر الكبرى.

- تركيز المنتج، مراقبة الائتمان وتركز الأسهم المحتفظ بها لدى البنك كضمانات.

- متابعة التعثرات، تفاصيل مخصصات العميل وحركة المخصص.

تتكون محفظة التجزئة من القروض، بطاقات الائتمان، القروض السكنية وتأجير السيارات.

يتم تقييم الأفراد بناء على معايير قياسية محددة مسبقاً لتقييم تأهيلهم لكل من المنتجات المذكورة أعلاه. يتم تصنيف قروض العملاء المتعثرين كقروض غير عاملة بناء على عدد أيام التأخير في السداد (على مستوى المحفظة).

الجزء الأكبر من محفظة قروض التجزئة هو قروض شخصية ويتم منحها على أساس تحويل رواتب المقترضين إلى البنك وهم موظفون مدرجة أسماؤهم ضمن قائمة أصحاب العمل المعتمدين، ويشكل رئيس موظفو الحكومة. المعيار الرئيس لاقتراض في هذه

المحفظة تشمل أصحاب العمل لمدة الخدمة ومعدل خدمة الدين المحدد مسبقا . منتجات ، الحد الأدنى للراتب ، المعتمدين القروض السكنية وتأجير السيارات تعتبر مضمونة بشكل عام حيث أن الأصول ذات الصلة يملكها البنك ويتم تأجيرها للعملاء وبالتالي تقليل المخاطر إلى حد كبير .

قام البنك بتطوير نظام البطاقات المبني على النقاط بخصوص التطبيقات ونظام الدرجات المبني على النقاط بشأن السلوك باستخدام شبكة الإنترنت والبيانات الخارجية لتقييم ومراقبة ومتابعة قروض العملاء لأن هذا الإجراء من المتوقع أن يجعل عملية إدارة مخاطر الائتمان أكثر فعالية وفاعلية.

تعتبر قروض الشركات والمؤسسات التجارية غير عاملة ويتم وضع مخصصات لها في الحالات التالية:

- إذا كان تسديد مبلغ القرض الأصلي وتسديد الفوائد ظل متأخرا لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.
- إذا زاد الحساب الجاري المكشوف عن الحد المعتمد لأكثر من ٩٠ يوم أو أن الحساب الجاري المكشوف ظل غير نشط لأكثر من ١٨٠ يوم

يتم نقل درجات القروض غير العاملة ضمن درجات التقييم لغير العاملة (دون المستوى، مشكوك وخسارة) بناء على ، فيها عدد أيام التأخر في السداد و / أو انخفاض الجودة الائتمانية.

لتحديد إن كان تقييم مخاطر الشركة قد أصبح منخفضا ، يقوم البنك بتحديد إن كان هنالك بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى نقص في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وهذا الدليل قد يشمل الإشارة إلى أن هنالك تغيرات سلبية في موقف الدفع عند المقترض. تقوم الإدارة باستخدام التقديرات بناء على الخبرة السابقة بشأن خسائر القروض التي لها خصائص مخاطر ائتمانية أي مبلغ وتوقيت - مشابهة، عند تقدير التدفقات النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كلاهما التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام الفروقات بين الخسائر الفعلية والمقدرة.

تعتبر موجودات القروض الشخصية غير عاملة، ويجب لها مخصص في حالة التأخر عن السداد لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.

المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحليل تستند على خبرة البنك السابقة وتقييم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتخصيص درجة ائتمان لكل خطر استنادا إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة المخاطر وطبيعة المقترض.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر أقل من

الفرق بين درجات تصنيف ٢ و ١ الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف الائتمان ٨ ، ٩ .

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل شركة عند الاثبات الأولى على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية .

التعرضات المتعلقة بالأفراد	التعرضات المتعلقة بالشركات
المعلومات التي يتم الحصول عليها داخليا وسلوك العميل - مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.	يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات - مثل القوائم المالية المدققة، وحسابات الإدارة، العميل والموازنات التقديرية والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح، معدلات الرفع المالي، تغطية خدمة الدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.
مقاييس الملاءة	بيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.
بيانات خارجية من وكالات ائتمان مرجعية، تشمل معلومات التعثر .	سندات متداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.
	التغير الفعلي والمتوقع المهم في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو انشطته التجارية .

- وضع جدول شروط التعثر

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد شروط التعثر عن السداد. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة به وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة وأيضا حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان. يستخدم البنك نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وإجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للداء المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في نسب التعثر وعوامل الإقتصاد الكلي. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية على سعر النفط معدل النمو ونمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي ومؤشر أسعار الأسهم والبطالة.

وبناء على البيانات الاقتصادية، وبعد الأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، يقوم البنك بإعداد تصوره لـ "الحالة الأساسية" التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى، ويستخدم البنك هذه التوقعات لتعدل توقعات احتمالات التعثر

- تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضوابط التحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل كبير بحسب المحفظة وتشمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك احتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة .

وباستخدام التقديرات التي اجراها الخبراء لديه وبناءا على الخبرة السابقة، يمكن للبنك أن يقرر بأن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري بناءا على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك ، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحليل الكمية بصورة منتظمة .

وفيما يتعلق باحتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة، يرى البنك بأن الزيادة الجوهرية فسي مخاطر الائتمان قد حدثت بعد ثلاثين يوما من تاريخ التأخر عن السداد. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أ بكر تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل.

يقوم البنك بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي يؤكد بأن:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الأصول متأخرة السداد لمدة ٣٠ .
- عدم وجود تقربات مضمونة في مخصص الخسائر من التحول بين التعثر عن السداد لمدة ١٢ شهرا (المرحلة ١) والتعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة ٢).
- تعريف التعثر عن السداد

تستخدم المعايير التالية لتحديد إن كان المقترض متعثرا:

- إن كان لدى المقترض التزام متأخر عن السداد لمدة ٩٠ يوم (أو أكثر).
- لديه التزام قام البنك بإيقاف الفوائد المستحقة عليه.
- لديه التزام (التزامات) تم عادة هيكلته مع خسارة للبنك.
- لديه التزام تم تصنيفه كغير عامل من قبل البنك.
- لديه التزام قام البنك بشطبه كلياً أو جزئياً .

عند تقييم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فأن البنك ينظر في مؤشرات:

- نوعية - مثل أي خرق للتعهدات.
- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
- تستند على بيانات معدة داخليا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

أن المدخل إلى التقييم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها بتفاوت على مدى الزمن لظهور التغيرات في الظروف. يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيرا مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

- إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري يقوم البنك ، منذ الاثبات الأولى لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناء على مختلف المعلومات الفعلية والتوقعات بصعدان تصورا لـ "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ونطاق من التوقعات المحتملة الأخرى. ويتطلب ذلك اعداد تصورين إضافيين أو أكثر ودراسة الاحتمالات المتعلقة بكل نتيجة. تشمل المعلومات الخارجية على بيانات اقتصادية وتوقعات منشورة من قبل وكالات تقييم مثل شركة موديز لخدمات البيانات الاقتصادية.

تمثل "الحالة الأساسية" النتيجة الأكثر احتمالا ، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى مثل ، التخطيط الاستراتيجي والموازنة. تمثل التصورات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلات و تشاؤماً وبشكل دوري ،يقوم البنك ، بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايير تحديده لأفضل التصورات الأخرى.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يقوم البنك بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة. وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، يقوم بتقدير العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان تشتمل هذه التصورات الاقتصادية المستخدمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ على مجموعة من المؤشرات الأساسية التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- الاتفاق الحكومي
- مؤشر أسعار الأسهم

تم تطوير العلاقة المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية والتعثر ومعدلات الخسارة في المحافظ المختلفة للموجودات المالية على أساس تحليل البيانات التاريخية على مدى ال ١٠ إلى ١٥ سنة الماضية.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى ، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية ، كما تبيانه أعلاه .

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تحدد هذه النماذج الإحصائية وفق بيانات مجمعة يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق ، داخلياً وخارجياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وعند توفرها للحصول على احتمال التعثر للشركات الكبرى. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغيير في تقدير احتمال التعثر المعني.

تمثل نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. يقوم البنك بتقدير مؤشرات على تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد بناء نسبة الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان و تكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لقروض التجزئة المضمونة، تعتبر قيمة / نوع الأصل مؤشراً أساسياً لتحديد نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات نسبة الخسارة عند التعثر بإعادة معايره مختلف التصورات الاقتصادية، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي إجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة للالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد، عن طريق تقييم مجموعة من نتائج التعرضات المحتملة في مختلف الأوقات باستخدام تصورات وطرق إحصائية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة ١٢ شهر كحد أقصى بالنسبة للموجودات المالية التي لم تزد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري، يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة

التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو، لأغراض إدارة المخاطر، قام البنك بالنظر في فترة أطول. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ لتي يحق للبنك فيه طلب سداد دفعة مقدمة أو إنهاء إلزام القرض أو الضمان.

بالنسبة للحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، يقوم البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصوى إذا لم تحد مقدرة البنك على طلب السداد أو إلغاء الالتزام غير المسحوب، من تعرض البنك لمخاطر الائتمان خلال فترة الاخطار المتعاقد عليها. لا يوجد لهذه التسهيلات شروط أو فترات سداد محددة، ويتم ادارتها على أساس جماعي. يمكن للبنك لكن هذا الحق التعاقدى لن ينفذ خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصبح البنك على علم، إلغاؤها فوراً بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بعد الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع البنك اتخاذها والتي من شأنها التقليل من مخاطر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك تخفيض الحدود، وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المتبقي من القرض إلى قرض بشروط سداد محددة.

أدوات الدين

بالنسبة لأدوات الدين، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر

- الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

- المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

- الارتباطات المتعلقة بالائتمان

- يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.
- وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

- ٣/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

- تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.
- مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاثة. ومع ذلك ، فان اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٠٦/٣٠	تقييم البنك
قروض وتسهيلات	قروض وتسهيلات	١. المرحلة الاولى
%٨٣,١٣	%٧٩,٣٧	٢. المرحلة الثانية
%١٤,٠٦	%١٦,٦٨	٣. المرحلة الثالثة
%٢,٨١	%٣,٩٥	الاجمالي
%١٠٠	%١٠٠	

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على اساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة فى تاريخ المركز المالي على اساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك اعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

٤/أ نموذج قياس الإحتياطي العام للمخاطر البنكية

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضع المالى ومدى إنتظامه في السداد. وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزي المصري وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال في قيمة الأصول المعرضة لخطر الائتمان والتي يتم تقدير الإضمحلال في قيمتها بصورة منفردة. بما في ذلك الإرتباطات المتعلقة بالائتمان. باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، أما بالنسبة لمجموعات الأصول التي يتم تقدير الإضمحلال في قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال في قيمتها باستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفي حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزي المصري عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزي المصري يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنبها في إحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة على حساب إحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الائتمانية	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٥/ البنود المعرضة لخطر الائتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنية والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الائتمان بقائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
١ ٦٠٠ ٠٢١	٦ ٧٩٥ ٠٩٧	أرصدة لدى البنك المركزى
٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣	أرصده لدى البنوك
٥٣٧ ٤٠٨	٥٠١ ١٧١	قروض وتسهيلات للبنوك
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد
٩٠٦ ٦٩٦	١ ٠٩٢ ١٦٩	- حسابات جارية مدينة
١٩٨ ٧٦٥	٢٨٩ ٥٧٠	- بطاقات ائتمان
٢٣ ٣٣٢ ٤٥١	٢٥ ٣٦٧ ٣١٤	- قروض شخصية
١ ٧٠٣ ٢٤٧	١ ٨٩٦ ٣٢٣	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات
٩ ٣٤١ ٧٠٥	١٥ ٤٨٩ ١٢٧	- حسابات جارية مدينة
١٣ ٥٨٤ ٧٥٨	١٢ ٨٠٥ ٠٣٢	- قروض مباشرة
١٦ ١٢٢ ٧٠٨	١٤ ٩٥٦ ١٩٣	- قروض مشتركة
٢٣٩ ٨٩٨	١٣٤ ٩٧٤	- مستندات مضمونة
		إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٠ ٦٣١ ٦٥٨	٢٥ ٠٠٨ ٣٠٤	- أدوات دين
		إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	- أدوات دين
٢ ٢٣٨ ٤٧٦	٢ ٢٢٨ ١٦٩	أصول أخرى*
١٦٥ ٥١٩ ٨٦٧	١٧٥ ٤٧٠ ١٠١	الاجمالى

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالأصول المالية قبل خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات رقم

(١٦) و (١٧) و (١٨).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال الفترة :-

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٨ ٢٧١ ٠٧٤	١٠ ٥٧١ ٤٥٩	--	٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالي	٣٨ ٢٧١ ٠٧٤	١٠ ٥٧١ ٤٥٩	--	٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(١ ٣٩٥)	(٥٠ ٠٥٨)	--	(٥١ ٤٥٣)
القيمة الدفترية بالصافي	٣٨ ٢٦٩ ٦٧٩	١٠ ٥٢١ ٤٠١	--	٤٨ ٧٩١ ٠٨٠
أذون الخزانة وأوراق حكومية اخرى				
درجة الائتمان				
ديون جيدة	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٦	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالي	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٦	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٦
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(١٢٨ ٠١٥)	--	(١٢٨ ٠١٥)
القيمة الدفترية بالصافي	--	٢٢ ٠٣١ ٤٧١	--	٢٢ ٠٣١ ٤٧١
سندات خزانة				
درجة الائتمان				
ديون جيدة	--	٢٢ ٨٥٦ ٨٢٩	--	٢٢ ٨٥٦ ٨٢٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالي	--	٢٢ ٨٥٦ ٨٢٩	--	٢٢ ٨٥٦ ٨٢٩
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(٥٤ ٧٠٩)	--	(٥٤ ٧٠٩)
القيمة الدفترية بالصافي	--	٢٢ ٨٠٢ ١٢٠	--	٢٢ ٨٠٢ ١٢٠

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٧ ٦٥٦ ٦٠٧	٣٤٢ ٥٢٢	--	٢٧ ٩٩٩ ١٢٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	٦٤٦ ٢٤٧	٦٤٦ ٢٤٧
الاجمالي	٢٧ ٦٥٦ ٦٠٧	٣٤٢ ٥٢٢	٦٤٦ ٢٤٧	٢٨ ٦٤٥ ٣٧٦
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(١٧٣ ٥٠٢)	(١٠ ٤١٦)	(٤٣٢ ٨٥١)	(٦١٦ ٧٦٩)
القيمة الدفترية بالصافي	٢٧ ٤٨٣ ١٠٥	٣٣٢ ١٠٦	٢١٣ ٣٩٦	٢٨ ٠٢٨ ٦٠٧
قروض وتسهيلات للشركات				
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٩ ٧٤٦ ٥١٥	١١ ٣٧٧ ٩٩٨	--	٤١ ١٢٤ ٥١٣
المتابعة العادية	--	٤٤ ٥٤٤	--	٤٤ ٥٤٤
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	٢ ٢١٦ ٢٦٩	٢ ٢١٦ ٢٦٩
الاجمالي	٢٩ ٧٤٦ ٥١٥	١١ ٤٢٢ ٥٤٢	٢ ٢١٦ ٢٦٩	٤٣ ٣٨٥ ٣٢٦
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(٢٢٠ ١٩٧)	(١ ٣٣٠ ٥٣٠)	(٢ ١١٥ ٥٤١)	(٣ ٦٦٦ ٢٦٨)
القيمة الدفترية بالصافي	٢٩ ٥٢٦ ٣١٨	١٠ ٠٩٢ ٠١٢	١٠٠ ٧٢٨	٣٩ ٧١٩ ٠٥٨

- يوضح الجدول التالي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية الفترة نتيجة لهذه العوامل:-

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٣ ٨٢٩	٥٩ ٢٢٣	--	٧٣ ٠٥٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدره	٢٨٧	٤٨ ٧٩٦	--	٤٩ ٠٨٣
أصول مالية استحققت او تم استبعادها	(١١ ٧٥٠)	(٥٨ ٩٣٢)	--	(٧٠ ٦٨٢)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٩٧١)	٩٧١	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
الرصيد في اخر الفترة المالية	١ ٣٩٥	٥٠ ٠٥٨	--	٥١ ٤٥٣

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

أذون خزانة واوراق حكومية اخرى	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	١٥٤.٠٤٠	--	١٥٤.٠٤٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدره	--	٧٩٠.٢	--	٧٩٠.٢
أصول مالية استحققت او تم استبعادها	--	(٢٨١١٧)	--	(٢٨١١٧)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(٥٨١٠)	--	(٥٨١٠)
الرصيد في اخر الفترة المالية	--	١٢٨.٠١٥	--	١٢٨.٠١٥
سندات خزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٢٨١٥١	--	--	٢٨١٥١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدره	٢٧١٣٣	--	--	٢٧١٣٣
أصول مالية استحققت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٥٧٥)	--	--	(٥٧٥)
الرصيد في اخر الفترة المالية	٥٤٧٠٩	--	--	٥٤٧٠٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٨١ ٤٠٢	٩ ٣٨٤	١٧٦ ٥٢٢	٣٦٧ ٣٠٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدره	١ ٢٤٥	١ ٣١٩	٢٧٨ ٦٧٦	٢٨١ ٢٤٠
أصول مالية استحققت او تم استبعادها	(٩ ١٤٥)	(٢٨٧)	(٢٣ ٦١٥)	(٣٣ ٠٤٧)
الإعدام خلال الفترة	--	--	(٥ ٣١٧)	(٥ ٣١٧)
المتحصل من الإعدام خلال الفترة	--	--	٦ ٥٩٨	٦ ٥٩٨
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	(١٣)	(١٣)
الرصيد في اخر الفترة المالية	١٧٣ ٥٠٢	١٠ ٤١٦	٤٣٢ ٨٥١	٦١٦ ٧٦٩

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٣٢٩ ٦٢٨	١ ٨٣٧ ٥٥٢	١ ٥٣٣ ٣٢٣	٣ ٧٠٠ ٥٠٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدره	٧٤	١٩٩ ٩١٧	--	١٩٩ ٩٩١
أصول مالية استحققت او تم استبعادها	(٢٢ ٨٣١)	--	(٢٧ ٦٧٥)	(٥٠ ٥٠٦)
المحول الى المرحلة الاولى	١٩ ٠٢١	(١٦ ٩٣٥)	(٢ ٠٨٦)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٧٢ ١٠٥)	٧٣ ٧٩٥	(١ ٦٩٠)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(١٨٩)	(٦٣٨ ٥٠١)	٦٣٨ ٦٩٠	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	(٦١٧)	(٦١٧)
المتحصل من الإعدام خلال الفترة	--	--	٤	٤
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٣٣ ٤٠١)	(١٢٥ ٢٩٨)	(٢٤ ٤٠٨)	(١٨٣ ١٠٧)
الرصيد في اخر الفترة المالية	٢٢٠ ١٩٧	١ ٣٣٠ ٥٣٠	٢ ١١٥ ٥٤١	٣ ٦٦٦ ٢٦٨

البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالي

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١ ٨٨٨ ٣١٤	١ ٧٠٧ ٥٢٦	ضمانات مالية
٣ ٠٩٥ ٦٧٧	٤ ٢٠٧ ١٩٣	إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للغاء متعلقه بالائتمان
٢ ٣٧٢ ٩٧٩	٢ ٢٠٠ ٧٤٢	إعتمادات مستندية
١٠ ٤٢٨ ٠٩٨	٩ ٦٥٠ ٩٧٢	خطابات ضمان
١٧ ٧٨٥ ٠٦٨	١٧ ٧٦٦ ٤٣٣	الاجمالي

يمثل الجدول الأول الحد الأقصى لخطر الإئتمان يمكن للبنك أن يتعرض له في آخر يونيو ٢٠١٩ و آخر ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون أخذ أية ضمانات في الإعتبار.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يمثل الجدول الأول الحد الأقصى لخطر الائتمان الذي يمكن للبنك ان يتعرض له في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون اخذ ايه ضمانات في الاعتبار ويتبين من الجدول أن ٤١,٠٥% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما في ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر ٢٠١٨: ٣٩,٥٣%) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة نسبة ٢٥,٦٩% من هذا الحد (ديسمبر ٢٠١٨: ٢٥,٧٥%).

وتتق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة قروض وتسهيلات العملاء وأدوات الدين بناءً على ما يلى:

- أن ٩٦,٠١% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء مصنفة فى أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلى (ديسمبر ٢٠١٨: ٩٥,٨٤%).
- أن ٧٣,٨٩% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر ٢٠١٨: ٧٨,٣٩%).
- أن القروض التى لم يعثر عليها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٦,٠٨% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء (ديسمبر ٢٠١٨: ٩٦,٦٩%) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ٢٢,١٨% (ديسمبر ٢٠١٨: ١٨,٣٠%) من محفظة قروض وتسهيلات العملاء.

٦-أ قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	
٥٣ ٢٢٥ ١٩٢	٥٠١ ١٧١	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨	لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال
١٥ ٩٧٩ ٢٧٦	--	١١ ٩٧٠ ٩٣٤	--	عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال
٢ ٨٢٦ ٢٣٤	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨	--	محل إضمحلال
٧٢ ٠٣٠ ٧٠٢	٥٠١ ١٧١	٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨	٥٣٧ ٤٠٨	الإجمالى
(٤ ٢٨٣ ٠٣٧)	(١ ٣١٤)	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	--	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٥ ٩١٨)	--	(٦ ٢٧٨)	--	يخصم: العوائد المجنبية
(٢٣ ٢٦٤)	--	(٣١ ٥١٤)	--	يخصم: الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة
٦٧ ٧١٨ ٤٨٣	٤٩٩ ٨٥٧	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	٥٣٧ ٤٠٨	الصافى

- شهدت الفترة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات بنسبة ١٠%.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

- ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ يونيو ٢٠١٩

التقييم	أفراد		مؤسسات				إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك	
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة		قروض مشتركة
١. جيدة	١٠٩٢١٦٩	٢٧١٨٢٥	٢٤٧١٢٨٥١	١٨٦٠٨٢٩	٣٦٣٠٨١٦	٣٨٩٩٠٦٢	٣٧٢١٥٠٦	٣٩١٨٩٠٥٨
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٥٧٦٠٤٤	٦٢١١٥٠٥	٧٢٢٨٣١١	١٤٠١٥٨٦٠
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	٢٠٢٧٤	--	--	٢٠٢٧٤
الإجمالي	١٠٩٢١٦٩	٢٧١٨٢٥	٢٤٧١٢٨٥١	١٨٦٠٨٢٩	٤٢٢٧١٣٤	١٠١١٠٥٦٧	١٠٩٤٩٨١٧	٥٣٢٢٥١٩٢
								٥٠١١٧١

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال - تابع - مقارن

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

التقييم	أفراد			مؤسسات			إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة		
١. جيدة	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٤٤٤ ٤٣٠	٤ ٠٤٢ ١٤١	٣ ٣٩٩ ٦٤٥	٣٧ ٤٢١ ٤٩٠
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٢٦٤ ٦٢٦	٦ ٢٠٥ ٦٣١	٧ ٤٠٢ ٠٧٩	١٣ ٨٧٢ ٣٣٦
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالي	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٧٠٩ ٠٥٦	١٠ ٢٤٧ ٧٧٢	١٠ ٨٠١ ٧٢٤	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

مؤسسات

٣٠ يونيو ٢٠١٩	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٧ ٢٩٥ ٩٤٤	٢ ٥٥٢ ٩٠٤	٣ ٦٣٦ ٤٢٣	١٣ ٤٨٥ ٢٧١
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٧١٠ ١٥٦	٤٩ ٨٤٩	٣٢٩ ٥٦٦	١ ٠٨٩ ٥٧١
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٤١ ٧٢٧	٢٠ ٣٣٤	--	٦٢ ٠٦١
متأخرات أكثر من ٩٠ يوماً	١ ٢٣٠ ٦٠٨	٧١ ٣٧٨	٤٠ ٣٨٧	١ ٣٤٢ ٣٧٣
الإجمالي	٩ ٢٧٨ ٤٣٥	٢ ٦٩٤ ٤٦٥	٤ ٠٠٦ ٣٧٦	١٥ ٩٧٩ ٢٧٦

مؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٤ ٦٣٧ ٣٨٤	١ ٧٣٣ ٠٦٥	٤ ٣٩٢ ٨٦٦	١٠ ٧٦٣ ٣١٥
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٣٨ ٦٦٨	٣١ ٤١٧	--	٧٠ ٠٨٥
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	١٨٨ ٨٨٧	٨ ٠٩٢	--	١٩٦ ٩٧٩
متأخرات أكثر من ٩٠ يوماً	٧ ٦٠٨	٤ ٨٢٩	٩٢٨ ١١٨	٩٤٠ ٥٥٥
الإجمالي	٤ ٨٧٢ ٥٤٧	١ ٧٧٧ ٤٠٣	٥ ٣٢٠ ٩٨٤	١١ ٩٧٠ ٩٣٤

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة**قروض وتسهيلات للعملاء**

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات) ٢٣٤ ٨٢٦ ٢٣٤ ألف جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مقابل ٤٦٨ ١٦٥ ٢ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	أفراد				مؤسسات		قروض محل إضمحلال بصفة منفردة
	حسابات جارية مدينة	بطاقات	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مشتركة	
--	١٧ ٧٤٥	٦٥٤ ٤٦٣	٣٥ ٤٩٤	٢ ١١٨ ٥٣٢	--	--	٢ ٨٢٦ ٢٣٤

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٧٨ ٨٦٧ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أفراد				مؤسسات		قروض محل إضمحلال بصفة منفردة
	حسابات جارية مدينة	بطاقات	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مشتركة	
--	٩ ٣٤٧	٥٦٦ ٠٠٦	٣٠ ٥٣٢	--	١ ٥٥٩ ٥٨٣	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٤٨ ٩٨٠ ألف جنيه مصرى.

عند الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

جميع الضمانات التي يحتفظ بها البنك والتي تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل في شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المدبونية المثبتة على العملاء في دفاتر البنك.

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٩٢٥ ٣٢٩ ٤ ألف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ (مقابل ٧٢٧ ٢٠٢ ٢ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).

قروض وتسهيلات للعملاء		
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مؤسسات
٤٢٧ ٠٠٣	٣٢ ٤٥٧	قروض مباشرة
٣ ٩٠٠ ٣٢٣	٢ ١٦٨ ٩٥٢	قروض مشتركة
٢ ٥٩٩	١ ٣١٨	أفراد
٤ ٣٢٩ ٩٢٥	٢ ٢٠٢ ٧٢٧	قروض شخصية
		الإجمالى

أ- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى آخر الفترة المالية، بناءً على تقييم Standard & poor's ومايعادله.

الفترة	الاجمالي	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	سندات بالتكلفة المستهلكة	سندات واذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	وفقا لتقييم FITCH
٢٠١٩/٠٦	٤٥ ٠٧٢ ٤٢٨	٥٦ ١١٣	٢٠ ٠٠٨ ٠١٢	٢٥ ٠٠٨ ٣٠٣	B
٢٠١٨/١٢	٤٢ ٦١٤ ٠١٦	٥٦ ١١٣	٢١ ٩٢٦ ٢٤٥	٢٠ ٦٣١ ٦٥٨	B

أ-٨ الإستحواذ على الضمانات

تُؤبُ الأصول التي يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصَح عنها ضمن الإيضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان**القطاعات الجغرافية**

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية. عند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

الإجمالي	خارج جمهورية مصر العربية	جمهورية مصر العربية			
		الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
٥٠١ ١٧١	٥٠١ ١٧١	--	--	--	قروض وتسهيلات للبنوك
					قروض وتسهيلات للعملاء:
					- قروض أفراد:
					- حسابات جارية مدينة
١ ٠٩٢ ١٦٩	--	١١٣ ٧٦٧	٥١٢ ٣١٧	٤٦٦ ٠٨٥	- بطاقات إئتمانية
٢٨٩ ٥٧٠	--	٣٠ ٣١٦	١٠٣ ٤٥١	١٥٥ ٨٠٣	- قروض شخصية
٢٥ ٣٦٧ ٣١٤	--	٦ ٥٥٨ ٠٢٦	٩ ٩٤٢ ٣٥٥	٨ ٨٦٦ ٩٣٣	- قروض عقارية
١ ٨٩٦ ٣٢٣	--	٣١٠ ٩١٣	١٠٧ ٧٦٦	١ ٤٧٧ ٦٤٤	- قروض لمؤسسات:
					- حسابات جارية مدينة
١٥ ٤٨٩ ١٢٧	--	٦٣ ٢٢٣	١ ٩٨١ ٧٩٥	١٣ ٤٤٤ ١٠٩	- قروض مباشرة
١٢ ٨٠٥ ٠٣٢	--	١٣٤ ٠٤٩	٩٤٥ ٣٣١	١١ ٧٢٥ ٦٥٢	- قروض مشتركة
١٤ ٩٥٦ ١٩٣	--	٦٩٠ ٧١١	٤٢ ١٢٣	١٤ ٢٢٣ ٣٥٩	مستندات مخصومة
١٣٤ ٩٧٤	١٢٤ ٤٧٤	--	--	١٠ ٥٠٠	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
					- أدوات دين
٢ ٨٤٨ ٨١٧	--	--	--	٢ ٨٤٨ ٨١٧	- أدون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٢٢ ١٥٩ ٤٨٧	--	--	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٧	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
					- أدوات دين
٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	--	--	--	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	أصول أخرى*
٢ ٢٢٨ ١٦٩	--	٦٠ ٢٩١	١٠٢ ١٥٢	٢ ٠٦٥ ٧٢٦	
<u>١١٩ ٨٣٢ ٤٧١</u>	<u>٦٢٥ ٦٤٥</u>	<u>٧ ٩٦١ ٢٩٦</u>	<u>١٣ ٧٣٧ ٢٩٠</u>	<u>٩٧ ٥٠٨ ٢٤٠</u>	الإجمالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
<u>١١١ ٧١٧ ٠٨٦</u>	<u>١ ٧٤٧ ١٩٣</u>	<u>٧ ٣٦٦ ٠٠٢</u>	<u>١١ ٨١٩ ٧٨٦</u>	<u>٩٠ ٧٨٤ ١٠٥</u>	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل في الإيرادات المستحقة.

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الحملة وتجارة التجزئة	نشاط عقارى	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
٥٠١ ١٧١	--	--	--	--	--	--	٥٠١ ١٧١	قروض وتسهيلات للبنوك
								قروض وتسهيلات للعملاء:
								- قروض لأفراد
١ ٠٩٢ ١٦٩	١ ٠٩٢ ١٦٩	--	--	--	--	--	--	- حسابات جارية مدينة
٢٨٩ ٥٧٠	٢٨٩ ٥٧٠	--	--	--	--	--	--	- بطاقات إئتمانية
٢٥ ٣٦٧ ٣١٤	٢٥ ٣٦٧ ٣١٤	--	--	--	--	--	--	- قروض شخصية
١ ٨٩٦ ٣٢٣	--	--	--	--	١ ٨٩٦ ٣٢٣	--	--	- قروض عقارية
								- قروض لمؤسسات:
١٥ ٤٨٩ ١٢٧	--	٨ ٠٣٨ ٧٨٠	٣ ٤٠٤ ٢٥٠	١ ٢١٤ ٢٤٠	٣٦٣ ٩١٦	٢ ٤٦٧ ٩٤١	--	- حسابات جارية مدينة
١٢ ٨٠٥ ٠٣٢	--	٩ ٣٠٥ ٠٢٩	١ ٠٦٩ ٢٩٦	٣٣١ ٨٥٣	١ ١٢٥ ٦٢٢	٩٧٣ ٢٣٢	--	- قروض مباشرة
١٤ ٩٥٦ ١٩٣	--	٧٧٧ ٨٤٢	٦ ٧٥٩ ٨١٣	٧٩ ٧٦١	٣ ٢٠٦ ٩٥١	٤ ١٣١ ٨٢٦	--	- قروض مشتركة
١٣٤ ٩٧٤	--	--	--	--	--	--	١٣٤ ٩٧٤	مستندات مخصصة
								إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
٢ ٨٤٨ ٨١٧	--	--	٢ ٨٤٨ ٨١٧	--	--	--	--	- أدوات دين
٢٢ ١٥٩ ٤٨٧	--	--	٢٢ ١٥٩ ٤٨٧	--	--	--	--	- أدون خزنة وأوراق حكومية اخرى
								إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	--	--	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	--	--	--	--	- أدوات دين
٢ ٢٢٨ ١٦٩	--	٢ ٢٢٨ ١٦٩	--	--	--	--	--	أصول أخرى*
١١٩ ٨٣٢ ٤٧١	٢٦ ٧٤٩ ٠٥٣	٢٠ ٣٤٩ ٨٢٠	٥٦ ٣٠٥ ٧٨٨	١ ٦٢٥ ٨٥٤	٦ ٥٩٢ ٨١٢	٧ ٥٧٢ ٩٩٩	٦٣٦ ١٤٥	الإجمالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
١١١ ٧١٧ ٠٨٦	٢٤ ٤٣٧ ٩١٢	١٥ ٦٣٩ ٧٨٢	٥٥ ٥٦٠ ٧٥٢	١ ٠٠٧ ٧١٢	٦ ٢٨٦ ٩٩٦	٨ ٠٠٦ ٦٢٦	٧٧٧ ٣٠٦	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تحملها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحافظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%)، وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر لفترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يوميا من قبل إدارة المخاطر بالبنك، يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- إختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ب / ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالآلاف جنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨			٦ أشهر حتى نهاية الفترة الحالية ٢٠١٩			بيان
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
١٢٢	١٩ ٦٢١	٢ ٤٦٢	١٦٩	٢٣ ٢٥٧	٥ ٥٩٠	خطر اسعار الصرف
١٢٢	١٩ ٦٢١	٢ ٤٦٢	١٦٩	٢٣ ٢٥٧	٥ ٥٩٠	<u>إجمالي القيمة عند الخطر</u>

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير اغراض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالآلاف جنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨			٦ أشهر حتى نهاية الفترة الحالية ٢٠١٩			بيان
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
١٢٢	١٩ ٦٢١	٢ ٤٦٢	١٦٩	٢٣ ٢٥٧	٥ ٥٩٠	خطر اسعار الصرف
١٢٢	١٩ ٦٢١	٢ ٤٦٢	١٦٩	٢٣ ٢٥٧	٥ ٥٩٠	<u>إجمالي القيمة عند الخطر</u>

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ب- ١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالي والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمة لعملة الجنيه المصري:

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	في نهاية ٣٠ يونيو ٢٠١٩
الأصول المالية						
١١ ٧٠٣ ٠٠١	٤٣٥ ٦٤٤	٢٦ ٩٢٤	٣١٦ ٤٨٢	٢ ٤٧٣ ٧٥٢	٨ ٤٥٠ ١٩٩	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤٨ ٧٩١ ٠٨٠	٢١٢ ٣٥٧	١٨٥ ٠٥٦	٤٣ ٣٣٧	١٨ ٠٨٣ ٧٢٨	٣٠ ٢٦٦ ٦٠٢	أرصدة لدى البنوك
٤٩٩ ٨٥٧	--	--	--	٤٩٩ ٨٥٧	--	قروض وتسهيلات للبنوك
٦٧ ٧١٨ ٤٨٣	٧٠٤	٨	١١٣ ٢٢٧	٩ ٦٦٠ ٠٠٢	٥٧ ٩٤٤ ٥٤٢	قروض وتسهيلات للعملاء
إستثمارات مالية:						
٤٤ ٦٨٤	--	--	--	--	٤٤ ٦٨٤	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٥ ٥٥٢ ٠٢٩	٦٩	--	١ ٤٠٨ ٣٢٣	٨ ٣٥٥ ٨٤١	١٥ ٧٨٧ ٧٩٦	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل
٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	--	--	--	--	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	الشامل الاخر
٤٣٢ ٣٣٤	--	--	--	١٥٢ ١٦١	٢٨٠ ١٧٣	- بالتكلفة المستهلكة
١٧٤ ٨٠٥ ٥٩٣	٦٤٨ ٧٧٤	٢١١ ٩٨٨	١ ٨٨١ ٣٦٩	٣٩ ٢٢٥ ٣٤١	١٣٢ ٨٣٨ ١٢١	إستثمارات في شركات تابعة وشقيقه
إجمالي الأصول المالية						
الإلتزامات المالية						
١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	٣٣٨	٢١٠	٥٨١ ٨٢٩	١٣ ٣٩٢ ٥١٦	١ ٧٩١ ٤٩٦	أرصدة مستحقة للبنوك
١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩	١٣٠ ٥٣٤	٢٥٢ ٧٢٤	١ ٢٩٥ ٧٧٣	٢٥ ٥٢٣ ١٠١	١١٦ ٠٣٠ ٣٤٧	ودائع عملاء
٣ ٣١٩ ٤٨٥	--	--	--	٥٠٩ ٥٢٤	٢ ٨٠٩ ٩٦١	قروض أخرى
١٦٢ ٣١٨ ٣٥٣	١٣٠ ٨٧٢	٢٥٢ ٩٣٤	١ ٨٧٧ ٦٠٢	٣٩ ٤٢٥ ١٤١	١٢٠ ٦٣١ ٨٠٤	إجمالي الإلتزامات المالية
١٢ ٤٨٧ ٢٤٠	٥١٧ ٩٠٢	(٤٠ ٩٤٦)	٣ ٧٦٧	(١٩٩ ٨٠٠)	١٢ ٢٠٦ ٣١٧	صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالي
في نهاية ديسمبر ٢٠١٨						
١٦١ ٨٣٣ ٠٨٢	٢٣١ ٨٨٠	٢٧٤ ٦٩٧	١ ٧٨٥ ٩٧٢	٤٠ ٩٢٨ ٠١٤	١١٨ ٦١٢ ٥١٩	إجمالي الأصول المالية
١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣	١٤٠ ٢٥٣	٢٧٤ ٣٧٥	١ ٧٤٣ ٤١٩	٤١ ٢٨١ ٨٧٣	١٠٨ ٠٠٧ ٣١٣	إجمالي الإلتزامات المالية
١٠ ٣٨٥ ٨٤٩	٩١ ٦٢٧	٣٢٢	٤٢ ٥٥٣	(٣٥٣ ٨٥٩)	١٠ ٦٠٥ ٢٠٦	صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالي

ب-٢ خطر سعر العائد - تابع

٣٠ يونيو ٢٠١٩

الالتزامات المالية

حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق في اليوم التالي أو بدون عائد	الإجمالي
٣ ٢٥٧ ٦٦١	٤ ٩٥٣ ٢٤٠	٧ ١٨٨ ٢٤٦	--	--	٣٦٧ ٢٤٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩
١٩ ٤٨٠ ٦٨٧	١٠ ٣٨٦ ٧٥٠	٢٧ ٥٣٩ ٥٢٣	٥٤ ٣٤٦ ٩٠٦	٩ ٢٨٣ ١٤١	٢٢ ١٩٥ ٤٧٢	١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩
٩٦ ٨٧٥	٢٩ ٩٦٣	٣١٣ ٨٥١	٧٧١ ٩٩١	٢ ٠٧٩ ٧٣٢	٢٧ ٠٧٣	٣ ٣١٩ ٤٨٥
٢٢ ٨٣٥ ٢٢٣	١٥ ٣٦٩ ٩٥٣	٣٥ ٠٤١ ٦٢٠	٥٥ ١١٨ ٨٩٧	١١ ٣٦٢ ٨٧٣	٢٢ ٥٨٩ ٧٨٧	١٦٢ ٣١٨ ٣٥٣
١٧ ٧٦٥ ٧٤٨	٤ ٠٧٢ ٢٨٥	(١ ٦١٨ ٨٠٥)	(٣٥ ٣٠١ ٣٥٣)	١٧ ٥٠٦ ٧٣٠	١٥ ٣٠٨ ٦٦٠	١٧ ٧٣٣ ٢٦٥
٤٢ ٣٧٩ ٧٥٢	١٧ ٤٦٧ ١٠٥	٣٢ ٧٨٣ ٤٥٨	٢١ ٤٩٠ ١٤٧	٢٩ ٢٣٧ ٦٠٤	٢٤ ٣٢٧ ٠٩٩	١٦٧ ٦٨٥ ١٦٥
٢٥ ٨٤٤ ٨٣٣	١١ ٩٣٩ ٩٩٦	٢٧ ٦٥٣ ٤١١	٥٢ ٩٣٧ ١٦٤	١١ ١٨٣ ٩٠٨	٢١ ٨٨٧ ٩٢١	١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣
١٦ ٥٣٤ ٩١٩	٥ ٥٢٧ ١٠٩	٥ ١٣٠ ٠٤٧	(٣١ ٤٤٧ ٠١٧)	١٨ ٠٥٣ ٦٩٦	٢ ٤٣٩ ١٧٨	١٦ ٢٣٧ ٩٣٢

أرصدة مستحقة للبنوك

ودائع عملاء

قروض أخرى

إجمالي الإلتزامات المالية

فجوة إعادة تسعير العائد

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إجمالي الأصول المالية

إجمالي الإلتزامات المالية

فجوة إعادة تسعير العائد

لا يتضمن هذا الجدول الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات المالية الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته والتزاماته المالية في تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلي:

- ★ يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- ★ الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- ★ مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- ★ إدارة التركيز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتعد نقطة البداية لتلك التوقعات هي تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية. وتقوم إدارة الاصول والإلتزامات بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والإلتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

ج-٣ التدفقات النقدية غير المشنقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشنقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية في نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالي
الإلتزامات المالية						
٣ ٥٥٠ ٢٩٢	٥ ٠٢٣ ٤٥٧	٧ ٣٧٢ ٨٢٩	١٣ ٤١٠	١٣ ٤٠١	١٥ ٩٧٣ ٣٨٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٣ ٨٥٨ ٨٣٤	١٢ ٠١٧ ٩٠٦	٢٨ ٠٤٠ ٠٥٢	٧١ ٦١٤ ٦٥٨	٢٤ ٨٨٩ ٠٦٠	١٧٠ ٤٢٠ ٥١٠	ودائع عملاء
١٥٢ ٥٧٨	٣١ ٨٤٢	٤١٣ ٢١٨	٨٨٣ ١٥٩	٢ ١٦٠ ٧٧٢	٣ ٦٤١ ٥٦٩	قروض أخرى
٣٧ ٥٦١ ٧٠٤	١٧ ٠٧٣ ٢٠٥	٣٥ ٨٢٦ ٠٩٩	٧٢ ٥١١ ٢٢٧	٢٧ ٠٦٣ ٢٣٣	١٩٠ ٠٣٥ ٤٦٨	إجمالي الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى
٥٧ ١٤٦ ٠٠٧	٢١ ٠٦١ ٧١٧	٣٩ ٨٤١ ٣٢٢	٤٣ ١٢٧ ٤٢٢	٥٢ ٩٥١ ٩٢٩	٢١٤ ١٢٨ ٣٩٧	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالي
الإلتزامات المالية*						
١١ ٤٢٤ ٠٤٨	٣ ٢٠٦ ٣٨٧	٢ ٣٥٦ ٦٧٣	٢١ ٤٤١	٢١ ٤٣٣	١٧ ٠٢٩ ٩٨٢	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٥ ٨٨٩ ٠٧٠	٩ ٧٢٩ ٧٢٠	٢٥ ١٣٠ ٦١٨	٧٠ ٢٩٤ ٦٢٢	٢٥ ٦١٧ ٣٨٢	١٥٦ ٦٦١ ٤١٢	ودائع عملاء
١١٩ ٩٥٤	٦٠ ٩٤٤	٣٨٢ ٣١٣	٩٥١ ٤٥٦	٢ ٠٠٦ ٥١٥	٣ ٥٢١ ١٨٢	قروض أخرى
٣٧ ٤٣٣ ٠٧٢	١٢ ٩٩٧ ٠٥١	٢٧ ٨٦٩ ٦٠٤	٧١ ٢٦٧ ٥١٩	٢٧ ٦٤٥ ٣٣٠	١٧٧ ٢١٢ ٥٧٦	إجمالي الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى
٥٣ ١٢٨ ٦٨٧	١٧ ٦٨٩ ٤٨٠	٣٨ ٧٤٠ ٧٩٤	٣٧ ٣٤٥ ٣٠٣	٥٤ ٤٤١ ٥٢٥	٢٠١ ٣٤٥ ٧٨٩	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى

* لا يتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس المدد المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية في تاريخ القوائم المالية.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
السنة المقارنة	الفترة الحالية	السنة المقارنة	الفترة الحالية	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٠٦/٣٠	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٠٦/٣٠	
أصول مالية				
٥٣ ٦١٢ ٩٣٠	٤٩ ٣٨٩ ٤٤١	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣	أرصدة لدى البنوك
٥٣٧ ٤٠٨	٥٠١ ١٧١	٥٣٧ ٤٠٨	٥٠١ ١٧١	قروض وتسهيلات للبنوك
قروض وتسهيلات للعملاء				
٢٦ ٠٥٥ ٠٠١	٢٨ ٦٤٨ ٤٤٦	٢٦ ١٤١ ١٥٩	٢٨ ٦٤٥ ٣٧٦	- أفراد
٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٤٣ ٣٨٥ ٣٢٦	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٤٣ ٣٨٥ ٣٢٦	- مؤسسات
استثمارات مالية				
٢٢ ٦٩٠ ٨٥٤	١٩ ٦٩٣ ٤٥٢	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	- بالتكلفة المستهلكة
التزامات مالية				
١٦ ٩٧٦ ٩٧٩	١٥ ٨٨٧ ١١١	١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	أرصدة مستحقة للبنوك
ودائع العملاء				
١٠٥ ٦٥٩ ٩٩٩	١١٦ ٤٩٠ ٧٨٥	٩٥ ٧٨١ ١٦٦	١٠٤ ٨٢٨ ١٣٨	- أفراد
٣٥ ٥٩٦ ٨٦٠	٣٨ ٥٠٨ ٤٩١	٣٥ ٥١٧ ٢٤٠	٣٨ ٤٠٤ ٣٤١	- مؤسسات
٣ ٢١٨ ٨٨٧	٣ ٣١٩ ٤٨٥	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٣ ٣١٩ ٤٨٥	قروض أخرى

د-١ أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند "صافي الدخل من المتاجرة". كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغيير في القيمة العادلة ببند قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة". وبالنسبة

للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة "أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة" فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة" طريقة التدفقات النقدية المخصومة، طريقة مضاعفات القيمة "وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة"؛ وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات

د-٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتضمن الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة سندات الخزنة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها في نهاية كل فترة مالية.

هـ- إدارة رأس المال

يشمل رأس مال البنك عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركز المالي. وتتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال وإستخداماته وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس شهري.
- ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري الإلتزام بما يلي:
- الإحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
 - الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وعناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١١,٢٥%.
 - ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:
الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من:
(١) رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)،
(٢) الأرباح المحتجزة.
(٣) الإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا الإحتياطي العام للمخاطر البنكية كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.
 - الشريحة الثانية:** وهي رأس المال المساند، ويتكون من:
(١) مخصص المخاطر العامة وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري وبما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.
(٢) القروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها).
(٣) ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة.
- وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد إجمالي رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد قيمة القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الإعتبار. ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ غير المعترف بها داخل القوائم المالية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل II ونسبة الرافعة المالية.	
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١- نسبة معيار كفاية رأس المال.	
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي)	
٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
١٨٦ ١٤٧	١٨٦ ١٤٧
٥٦١ ٩٠٤	٦٨٥ ٩٤٧
٧٠٩ ٤٥١	٧٠٩ ٥٤٠
٥٢٢ ٨١٤	٦٨ ٤٨١
٩٩٧ ٨٦٦	١ ٩٤٦ ٥٣٣
١ ٩٦٠ ٠٧٠	١ ٩٣٤ ٥١١
--	٨٩ ٢٥٧
٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٢ ٣٤٥ ٠٨٣
--	١٩٥ ١٠٨
(٦٨٤ ٨٩١)	(٤٥٦ ٣٩٢)
٨ ٩٥٦ ٥٩١	٩ ٩٥٤ ٢١٥
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)	
٨٧١ ٢٠١	٤٧٦ ٢٠٦
١ ٥٤٦ ٧٧١	١ ٦٥٤ ٩١٦
٢١ ٢٠٦	--
٩٤ ٣٤٣	--
٢ ٥٣٣ ٥٢١	٢ ١٣١ ١٢٢
١١ ٤٩٠ ١١٢	١٢ ٠٨٥ ٣٣٧
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:	
٦٩ ٦٩٦ ١١١	٧٢ ٩١٤ ٥٦٥
٨٧٩ ٨١٩	١ ٤٥٨ ٨٧٨
٩ ٥٥١ ٢٠٠	٩ ٥١١ ٣٦٣
٨٠ ١٢٧ ١٣٠	٨٣ ٨٨٤ ٨٠٦
%١٤,٣٤	%١٤,٤١
معيار كفاية رأس المال (%)	
- تم إعداد المعيار بناء على القوائم المالية المجمعة	
٢- نسبة الرافعة المالية.	
٢٠١٨ ديسمبر ٣١	٢٠١٩ يونيو ٣٠
٨ ٩٥٦ ٥٩١	٩ ٩٥٤ ٢١٥
١٦٧ ٠٤٥ ٠٨٧	١٧٣ ٣٣٦ ٧٢٥
٧ ٣٦٦ ٤٢٠	٧ ٧٤١ ٥٠٠
١٧٤ ٤١١ ٥٠٧	١٨١ ٠٧٨ ٢٢٥
%٥,١٤	%٥,٥٠

وفقا لخطاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ ، وافق مجلس اداره البنك المركزي المصري بجلسته المنعقد بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصري ، كذلك المقدمه عن مساهمي البنك بصفه استثنائية مع اثبات الفرق بين القيمة للاسميه للوديعة وقيمتها الحاليه ضمن حقوق المكيه تحت مسمي " فروق القيمة الاسميه عن الفتره الحاليه للوديعة المسانده " وتعلي الوديعة في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمة الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها .

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم (٣) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها .وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة .هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات . ويتم مراجعة الافتراضات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما في الفترة التي يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط ، أو في الفترة التي يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة . وفيما يلي ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة في نهاية الفترة المالية والتي تتسم بخطر كبير في أن تؤدي إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل .ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشخصى لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر فسي أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فسي المحفظة .ويتم مراجعة الطريق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب- القيمة العادلة للمشتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم، وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها . وقد تم إعتداد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها، وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق، إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً .

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط، إلا أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات، ويمكن ان تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعد المشتقات المالية القائمة في نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى في هذه التواريخ.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ج- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الأعمال لأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضع أرباح البنك لضرائب الدخل مما يستدعى إستخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبي وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبي. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبي الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعي

أ - التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار

ويشمل أنشطة إدماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

<u>ب- تحليل القطاعات الجغرافية</u>				
<u>الإجمالي</u>	<u>الوجه القبلى</u>	<u>الاسكندرية والدلتا وسيناء</u>	<u>القاهرة الكبرى</u>	<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية في</u>
				<u>٣٠ يونيو ٢٠١٩</u>
١١ ٤٣٨ ٧٦٣	٧٥٧ ٢٦٩	١ ٣٠١ ٠٣٤	٩ ٣٨٠ ٤٦٠	إيرادات القطاعات الجغرافية
(٨ ٨٩٩ ٩٥٠)	(٣٨٠ ٥٩٣)	(١ ١٨٨ ٤٢٠)	(٧ ٣٣٠ ٩٣٧)	مصروفات القطاعات الجغرافية
<u>٢ ٥٣٨ ٨١٣</u>	<u>٣٧٦ ٦٧٦</u>	<u>١١٢ ٦١٤</u>	<u>٢ ٠٤٩ ٥٢٣</u>	نتيجة أعمال القطاع
٢ ٥٣٨ ٨١٣				ربح الفترة قبل الضرائب
(٦٠٤ ٣٠٢)				الضرائب
<u>١ ٩٣٤ ٥١١</u>				ربح الفترة
				<u>الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية في</u>
				<u>٣٠ يونيو ٢٠١٩</u>
١٧٩ ٤٣٤ ٩٥١	٧ ٨٩٦ ١٢٨	١٤ ٨٥٨ ١٢٥	١٥٦ ٦٨٠ ٦٩٨	أصول القطاعات الجغرافية
<u>١٧٩ ٤٣٤ ٩٥١</u>				اجمالي الأصول
١٦٨ ٦١٠ ٤٥٧	١٥ ٥٤١ ٧٣١	٥٨ ٠٣٥ ٧٦٠	٩٥ ٠٣٢ ٩٦٦	إلتزامات القطاعات الجغرافية
<u>١٦٨ ٦١٠ ٤٥٧</u>				اجمالي الإلتزامات
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
٥٥ ٠٧٠				إهلاكات ٣٠ يونيو ٢٠١٩
				<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية في</u>
				<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>
١٩ ٨٧٣ ٧٩٩	١ ٢٤٤ ٢٦٦	٢ ٢٤٣ ٦٣١	١٦ ٣٨٥ ٩٠٢	إيرادات القطاعات الجغرافية
(١٥ ٩٨٢ ٩٣٤)	(١ ٧٧٨ ١٢٥)	(٦ ٣١٤ ٧٦٨)	(٧ ٨٩٠ ٠٤١)	مصروفات القطاعات الجغرافية
<u>٣ ٨٩٠ ٨٦٥</u>	<u>(٥٣٣ ٨٥٩)</u>	<u>(٤ ٠٧١ ١٣٧)</u>	<u>٨ ٤٩٥ ٨٦١</u>	نتيجة أعمال القطاع
٣ ٨٩٠ ٨٦٥				ربح السنة قبل الضرائب
(١ ٤٠٩ ٩١٢)				الضرائب
<u>٢ ٤٨٠ ٩٥٣</u>				ربح السنة
				<u>الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية في</u>
				<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>
١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣	٧ ١٩٣ ٧٣٧	١٣ ٠٧٣ ٨٢٦	١٤٧ ٠٤٧ ٩٢٠	أصول القطاعات الجغرافية
<u>١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣</u>				اجمالي الأصول
١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠	١٤ ٥٩٩ ٠٤٤	٥٤ ٦٢٥ ٣٣١	٨٧ ٤٧٠ ٣٧٥	إلتزامات القطاعات الجغرافية
<u>١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠</u>				اجمالي الإلتزامات
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
٨٢ ٢٨٥				إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- صافي الدخل من العائد

الثلاثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
				عائد القروض والإيرادات المشابهة من:
				قروض وتسهيلات:
				- للبنوك
٢٥٧	٥ ٣٥٦	٢٥٧	١١ ٠٠٨	
١ ٦٧٤ ٦٨٥	٢ ٥٩١ ٨٢٧	٣ ٢٠١ ١٧١	٥ ٠٥١ ٧١٤	- للعملاء
١ ٦٧٤ ٩٤٢	٢ ٥٩٧ ١٨٣	٣ ٢٠١ ٤٢٨	٥ ٠٦٢ ٧٢٢	الإجمالي
٨٨٩ ٦٠١	١ ٢٨٦ ٥٠٠	١ ٥١٦ ٩٠٠	٢ ٦٥١ ٩٠٣	ودائع وحسابات جارية
١ ٩٧٣ ٠٠٠	١ ٥٢٠ ٤١٧	٤ ٣٧٨ ٣٦٢	٢ ٩٧٤ ١١٦	إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة
٤ ٥٣٧ ٥٤٣	٥ ٤٠٤ ١٠٠	٩ ٠٩٦ ٦٩٠	١٠ ٦٨٨ ٧٤١	الإجمالي
				تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
				ودائع وحسابات جارية:
				- للبنوك
(٥٦ ٧٧٨)	(١٧٧ ٦٥٧)	(١٠١ ٤٤٦)	(٣١٣ ٠٦٠)	
(٢ ٩٩٧ ٦٦٤)	(٣ ٢٦٤ ٩١٩)	(٦ ٢١٢ ٠٨٣)	(٦ ٣٦٢ ٩٠٣)	- للعملاء
(٣ ٠٥٤ ٤٤٢)	(٣ ٤٤٢ ٥٧٦)	(٦ ٣١٣ ٥٢٩)	(٦ ٦٧٥ ٩٦٣)	الإجمالي
(٢٨ ٣٥٦)	(٣١ ٢٩٦)	(٥٠ ٧١٦)	(٦٣ ٨٦٥)	أخرى
(٣ ٠٨٢ ٧٩٨)	(٣ ٤٧٣ ٨٧٢)	(٦ ٣٦٤ ٢٤٥)	(٦ ٧٣٩ ٨٢٨)	الإجمالي
١ ٤٥٤ ٧٤٥	١ ٩٣٠ ٢٢٨	٢ ٧٣٢ ٤٤٥	٣ ٩٤٨ ٩١٣	الصافي

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

الثلاثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
				إيرادات الأتعاب والعمولات:
				الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان
١٣٠ ١٠٢	١٨٣ ٤١٥	٢٥٤ ٦٥٠	٣٦٥ ٠٨٤	
١ ١١٨	٢ ٨٧٦	٢ ٧٩١	٥ ٧٤٠	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٢٣ ٤٨٥	١٥٦ ٧٥٦	٢٢٠ ٤٧٩	٣١٣ ٠٨٤	أتعاب أخرى
٢٥٤ ٧٠٥	٣٤٣ ٠٤٧	٤٧٧ ٩٢٠	٦٨٣ ٩٠٨	
				مصروفات الأتعاب والعمولات:
				أتعاب سمسرة
(٣ ١٥٢)	(٥ ٩٥٢)	(٦ ٩٩٣)	(١١ ٣٤٤)	
(٢ ٥٢٠)	(٢ ١٥٧)	(٤ ٢٨٧)	(٤ ٦١٣)	أتعاب أخرى
(٥ ٦٧٢)	(٨ ١٠٩)	(١١ ٢٨٠)	(١٥ ٩٥٧)	
٢٤٩ ٠٣٣	٣٣٤ ٩٣٨	٤٦٦ ٦٤٠	٦٦٧ ٩٥١	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٨- توزيعات الأرباح

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٣ ٨٥١	٣٧ ٤٠٢	٥ ٧٤٣	٣٧ ٤٠٢	أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٥٤ ٣٧٥	--	٥٤ ٣٧٥	--	شركات شقيقة
٥٨ ٢٢٦	٣٧ ٤٠٢	٦٠ ١١٨	٣٧ ٤٠٢	الإجمالي

٩- صافى دخل المتاجرة

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
--	--	--	٧٤	أدوات دين بغرض المتاجرة
--	١ ٣٨٠	--	٢ ٤٢٢	فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
--	١ ٣٨٠	--	٢ ٤٩٦	الإجمالي

١٠- مصروفات إدارية

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
(٣٩٢ ٦٣١)	(٥٠٦ ١١٨)	(٧٧٦ ٢٤٧)	(٩٩٨ ٨٦٥)	تكلفة العاملين
(١٩ ٤٣٩)	(٢٦ ٨٣٧)	(٣٨ ٥٤٦)	(٥٢ ٨٦٧)	أجور ومرتببات*
(٥٨ ١٤٤)	(٥٧ ٧٩٦)	(١٢٢ ٧٤٤)	(١١٥ ٥٩٢)	تأمينات إجتماعية
(٤٧٠ ٢١٤)	(٥٩٠ ٧٥١)	(٩٣٧ ٥٣٧)	(١ ١٦٧ ٣٢٤)	مزاياء تقاعد اخرى (إيضاح ٣١)
(٢٣١ ٨٨٧)	(٣٨١ ٩٣٠)	(٤٢٨ ٦٠٥)	(٦٤٥ ١٩٣)	مصروفات إدارية أخرى
(٧٠٢ ١٠١)	(٩٧٢ ٦٨١)	(١ ٣٦٦ ١٤٢)	(١ ٨١٢ ٥١٧)	الإجمالي

* تتضمن الفترة الحالية والفترة المقارنة مبلغ ٧ ٥٠٠ ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك (عبارة عن ٣ ٧٥٠ ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٣٨ ٨٣٣	٨٩ ٥٦٩	٧٥ ٨٤٠	١٦٤ ٣٦٢	أرباح تقييم ارسدة الأصول والإلتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة
٥٥	٣	١٩٠	١٠٥	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
٤٦ ٨٧٦	٦٥٥	٨٩ ٢٧٢	٧ ٦٦٧	رد مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)
(١٢ ٠٨٤)	(٤٣ ٣٤٣)	(٣٧ ٣١٠)	(١٢٣ ٢٢٨)	عبء مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)
١ ١٠٧	١ ٥٩٤	٢ ٥٧٠	٢ ٩٩٩	أخرى
<u>٧٤ ٧٨٧</u>	<u>٤٨ ٤٧٨</u>	<u>١٣٠ ٥٦٢</u>	<u>٥١ ٩٠٥</u>	الإجمالي

١٢- (عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
(١٤٣ ٦٣١)	(٣٣٨ ١٩٠)	(١٣٠ ٣٤٤)	(٣٩٧ ٦٧٨)	قروض وتسهيلات العملاء
--	(١٩ ٩٠٢)	--	٢٠ ١٧١	ارصدة لدى البنوك
--	(١ ٥٠٠)	--	(٦ ٩١٧)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
--	٨١٩	--	٨٧١	قروض وتسهيلات البنوك
<u>(١٤٣ ٦٣١)</u>	<u>(٣٥٨ ٧٧٣)</u>	<u>(١٣٠ ٣٤٤)</u>	<u>(٣٨٣ ٥٥٣)</u>	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٣ - مصروف ضرائب الدخل

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
(٣٩٧ ٥١٨)	(٣١٢ ٣٩٣)	(٨٧٨ ٨٧٣)	(٦٢٥ ٣٨٠)	الضريبة الحالية
--	(٥ ٠٨٧)	(٣٢ ٣١٤)	٢١ ٠٧٨	الضرائب المؤجلة (إيضاح ٣٠)
(٣٩٧ ٥١٨)	(٣١٧ ٤٨٠)	(٩١١ ١٨٧)	(٦٠٤ ٣٠٢)	الإجمالي
٩٨٩ ٥٧١	١ ٠٣٣ ٦٤٨	١ ٩١٠ ٣٩٦	٢ ٥٣٨ ٨١٣	الربح المحاسبي قبل الضريبة
%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	سعر الضريبة
٢٢٢ ٦٥٣	٢٣٢ ٥٧١	٤٢٩ ٨٣٩	٥٧١ ٢٣٣	ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي
١٧٤ ٨٦٥	٨٤ ٩٠٩	٤٨١ ٣٤٨	٣٣ ٠٦٩	مصروفات غير معترف بها ضريبيا
٣٩٧ ٥١٨	٣١٧ ٤٨٠	٩١١ ١٨٧	٦٠٤ ٣٠٢	صافي الضريبة
%٤٠,١٧	%٣٠,٧١	%٤٧,٧٠	%٢٣,٨٠	سعر الضريبة الفعلي

١٤ - نصيب السهم الاساسي في صافي أرباح الفترة

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

الثلثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٥٩٢ ٠٥٣	٧١٦ ١٦٨	٩٩٩ ٢٠٩	١ ٩٣٤ ٥١١	صافي أرباح الفترة
٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة
١,٠٥	١,٢٧	١,٧٨	٣,٤٤	النصيب الأساسي للسهم في الربح (بالجنيه)

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٤ ٩٠٧ ٩٠٤	٢ ٧٣٥ ٩٤٠	نقدية
٦ ٧٩٥ ٠٩٧	١ ٦٠٠ ٠٢١	أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى
١١ ٧٠٣ ٠٠١	٤ ٣٣٥ ٩٦١	الإجمالى
١١ ٧٠٣ ٠٠١	٤ ٣٣٥ ٩٦١	أرصده بدون عائد
١١ ٧٠٣ ٠٠١	٤ ٣٣٥ ٩٦١	أرصدة متداولة

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٥٤١ ٤١١	٢٤٤ ٩٢٧	حسابات جارية
٤٨ ٣٠١ ١٢٢	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١	ودائع
(٥١ ٤٥٣)	--	مخصص أضمحلل ارصدة لدى البنوك
٤٨ ٧٩١ ٠٨٠	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	الإجمالى
٣١ ٠٠٠ ٩٢٣	٣٠ ٨٠٠ ٣١٥	البنك المركزى
١٣ ٨٦٠ ٣٣٦	٢٠ ٣١٣ ٩٤٨	بنوك محلية
٣ ٩٨١ ٢٧٤	١ ٩٨٥ ٤٥٥	بنوك خارجية
(٥١ ٤٥٣)	--	مخصص أضمحلل ارصدة لدى البنوك
٤٨ ٧٩١ ٠٨٠	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	الإجمالى
٥٤١ ٤١١	٢٤٤ ٩٢٧	أرصدة بدون عائد
٤٨ ٣٠١ ١٢٢	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١	أرصدة ذات عائد ثابت
٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	الإجمالى
٤٨ ٨٤٢ ٥٣٣	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	ارصده متداوله

١٧- قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٥٠١ ١٧١	٥٣٧ ٤٠٨	قروض لاجل
٥٠١ ١٧١	٥٣٧ ٤٠٨	الإجمالي
(١ ٣١٤)	--	يخصم: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٤٩٩ ٨٥٧	٥٣٧ ٤٠٨	قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافي)
٥٠١ ١٧١	٥٣٧ ٤٠٨	أرصده غير متداولة

وفيما يلي الحركة التي تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال الفترة/السنة:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
--	--	رصيد المخصص في أول الفترة/السنة
٢ ٤٤٨	--	اثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS9
٢ ٤٤٨	--	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩
(٨٧١)	--	رد الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة
(٢٦٣)	--	فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال الفترة/السنة
١ ٣١٤	--	رصيد المخصص في آخر الفترة/السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٨- قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي):

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
		أفراد
٩٠٦ ٦٩٦	١٠٩٢ ١٦٩	حسابات جارية مدينة
١٩٨ ٧٦٥	٢٨٩ ٥٧٠	بطاقات ائتمان
٢٣ ٣٣٢ ٤٥١	٢٥ ٣٦٧ ٣١٤	قروض شخصية
١ ٧٠٣ ٢٤٧	١ ٨٩٦ ٣٢٣	قروض عقارية
٢٦ ١٤١ ١٥٩	٢٨ ٦٤٥ ٣٧٦	إجمالي
		مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٩ ٣٤١ ٧٠٥	١٥ ٤٨٩ ١٢٧	حسابات جارية مدينة
١٣ ٥٨٤ ٧٥٨	١٢ ٨٠٥ ٠٣٢	قروض مباشرة
١٦ ١٢٢ ٧٠٨	١٤ ٩٥٦ ١٩٣	قروض مشتركة
٢٣٩ ٨٩٨	١٣٤ ٩٧٤	مستندات مخصصة
٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٤٣ ٣٨٥ ٣٢٦	إجمالي
٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨	٧٢ ٠٣٠ ٧٠٢	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	(٤ ٢٨٣ ٠٣٧)	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
(٦ ٢٧٨)	(٥ ٩١٨)	العوائد المجنبة
(٣١ ٥١٤)	(٢٣ ٢٦٤)	الخصم غير المكتسب للمستندات المخصصة
٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	٦٧ ٧١٨ ٤٨٣	الصافي
		الإجمالي يوزع كما يلي:
١٥ ٠١٠ ٨٩٣	٢٠ ١٠٠ ٦٩٠	أرصدة متداولة
٥٠ ٤١٩ ٣٣٥	٥١ ٩٣٠ ٠١٢	أرصدة غير متداولة
٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨	٧٢ ٠٣٠ ٧٠٢	الإجمالي

وفيما يلي الحركة التي تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة/السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٢ ٧٩٥ ٩٩٠	٣ ٥٨٢ ٧٦٨	رصيد المخصص في أول الفترة/السنة
--	٤٨٥ ٠٤٣	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9
٢ ٧٩٥ ٩٩٠	٤ ٠٦٧ ٨١١	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩
٩٠٤ ٨٤٢	٣٩٧ ٦٧٨	عبء الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة
(١٤٧ ٣٩١)	(٥ ٩٣٤)	المستخدم في إعداد ديون خلال الفترة/السنة
٩ ٩٥٧	٦ ٦٠٢	متحصلات خلال العام من ديون سبق اعدامها
١٩ ٣٧٠	(١٨٣ ١٢٠)	فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال الفترة/السنة
٣ ٥٨٢ ٧٦٨	٤ ٢٨٣ ٠٣٧	رصيد المخصص في آخر الفترة/السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٩ - مشتقات مالية

٣٠ يونيو ٢٠١٩		
الالتزامات	الاصول	المبلغ التعاقدى / الافتراضى
١٩٤	٣	١٩ ٥٤٠
٢	٣٠٩	٤٣ ١٤٢
١٩٦	٣١٢	٦٢ ٦٨٢

مشتقات بغرض المتاجرة
عقود عملة اجلة
عقود مبادلة عملات
الاجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠- إستثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
		إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
		(أ) أدوات دين
٢ ٩٧٣ ٨٣٢	٢ ٨٤٨ ٨١٧	مدرجة فى السوق - بالقيمة العادلة
		(ب) أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى:
		غير مدرجة فى السوق
		اذون الخزائنة الحكومية
٨ ٨٣٨ ٥٥٣	١٣ ٥٩٣ ٨٦١	اذون خزائنة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية
٨ ٨١٩ ٢٧٣	٨ ٥٦٥ ٦٢٦	اذون خزائنة بالعملة الاجنبية
١٧ ٦٥٧ ٨٢٦	٢٢ ١٥٩ ٤٨٧	اجمالى اذون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى بالقيمة العادلة
		(ج) أدوات حقوق ملكية:
٧٩	٦٩	مدرجة فى السوق - بالقيمة العادلة
٣٤٩ ٦١٤	٣٤٩ ٨٧٦	غير مدرجة فى السوق - بالتكلفة
		(د) وثائق صناديق الإستثمار
٤٠٢ ٣٨٩	١٩٣ ٧٨٠	غير مدرجة فى السوق - بالقيمة الإستردادية
٢١ ٣٨٣ ٧٤٠	٢٥ ٥٥٢ ٠٢٩	اجمالى إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)
		إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		(أ) أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة
٢١ ٩٢٦ ٢٤٥	٢٠ ٠٠٨ ٠١٢	مدرجة فى السوق
٥٦ ١١٣	٥٦ ١١٣	غير مدرجة فى السوق*
٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٢٠ ٠٦٤ ١٢٥	إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
		إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		وثائق صناديق الإستثمار
١٨ ٧٩٤	٤٤ ٦٨٤	غير مدرجة فى السوق - بالقيمة الإستردادية
١٨ ٧٩٤	٤٤ ٦٨٤	اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٣)
٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢	٤٥ ٦٦٠ ٨٣٨	إجمالى إستثمارات مالية (١)+(٢)+(٣)
٢٦ ٨٦١ ٦٦٧	٣٠ ٤٦٠ ٥٧٣	أرصده متداولة
١٦ ٥٢٣ ٢٢٥	١٥ ٢٠٠ ٢٦٥	أرصده غير متداولة
٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢	٤٥ ٦٦٠ ٨٣٨	إجمالى
٤٢ ٦١٤ ٠١٦	٤٥ ٠٧٢ ٤٢٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
٤٢ ٦١٤ ٠١٦	٤٥ ٠٧٢ ٤٢٩	إجمالى

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- وفيما يلي أهم الاستثمارات المالية- أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق التي تم تقييمها بالتكلفة:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٤٤ ٣٢٣	٢٤٤ ٣٢٣

البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير

- البنك غير مقيد في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير بنسبة (٤%) ، الامر الذي يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٨٤ ٢١٨	٨٤ ٢١٨

بنك مصر أوروبا

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوروبا بنسبة (١٠%)، الامر الذي يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١١ ٠٢٨	١١ ٠٢٨

برنامج تمويل التجارة العربية

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصة .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية ، بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب . هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٣٣,٠%) الامر الذي يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

* مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة ، تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي ينص على أن ٥% من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥% سنوياً.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

وفيما يلي الحركة التي تمت على بند الإستثمارات المالية خلال الفترة:

<u>الإجمالي</u>	<u>إستثمارات مالية</u> <u>بالتكلفة المستهلكة</u>	<u>أستثمارات مالية</u> <u>بالقيمة العادلة من</u> <u>خلال الدخل الشامل</u> <u>الأخر</u>	
٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٢١ ٣٨٣ ٧٤٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
٥٦ ٥٨٣	(١٤ ٦٠٠)	٧١ ١٨٣	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى لمعيار IFRS9
٢٦ ١٧٧ ٣٤٩	٥٠٣ ٩٥٧	٢٥ ٦٧٣ ٣٩٢	مشتريات
(٢٣ ٤٨٩ ١٥٤)	(٢ ٤١٤ ٢٩٤)	(٢١ ٠٧٤ ٨٦٠)	إستبعادات (بيع / إسترداد)
(٦١٩ ٨١٧)	--	(٦١٩ ٨١٧)	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية
١١٦ ٣٥٤	--	١١٦ ٣٥٤	صافى التغير فى القيمة العادلة
٨ ٧٤١	٦ ٧٠٤	٢ ٠٣٧	إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار
<u>٤٥ ٦١٦ ١٥٤</u>	<u>٢٠ ٠٦٤ ١٢٥</u>	<u>٢٥ ٥٥٢ ٠٢٩</u>	الرصيد فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
<u>الإجمالي</u>	<u>إستثمارات مالية</u> <u>بالتكلفة المستهلكة</u>	<u>أستثمارات مالية</u> <u>بالقيمة العادلة من</u> <u>خلال الدخل الشامل</u> <u>الأخر</u>	
٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤	٢٥ ٣١٩ ٢٨٢	٧٤٩ ٥٢٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
٤ ٣١٤ ٩٢٣	٢ ٥٢٣ ٨٩٩	١ ٧٩١ ٠٢٤	مشتريات
(٤ ٥٤٦ ٣٧٤)	(٤ ٣٩٧ ٨١٤)	(١٤٨ ٥٦٠)	إستبعادات (بيع / إسترداد)
(٢ ٩١١)	--	(٢ ٩١١)	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية
(١ ٤٦٨)	--	(١ ٤٦٨)	اهلاك سندات توريق
(١٣٥ ٩٨٢)	(٢٣ ٩٤٩)	(١١٢ ٠٣٣)	صافى التغير فى القيمة العادلة
٣٠ ٠٧٤	٣١ ٦٩٨	(١ ٦٢٤)	إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار
١٧ ٦٣٩ ٠٣٢	(١ ٤٧٠ ٧٥٨)	١٩ ١٠٩ ٧٩٠	إعادة توييب إستثمارات مالية
<u>٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨</u>	<u>٢١ ٩٨٢ ٣٥٨</u>	<u>٢١ ٣٨٣ ٧٤٠</u>	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الثلاثة أشهر المنتهية في		الستة أشهر المنتهية في		أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
(٢ ٨١٢)	--	(٢ ٨١٢)	--	خسائر إضمحلال أسهم غير نشطة من خلال الدخل الشامل الأخر
--	(٧٠٠)	(٥)	(٦٢٨)	محول من احتياطي القيمة العادلة نتيجة بيع إستثمارات مالية عبارة عن اسهم
٨٢٧	٣٧٣	١٧ ٧٧٩	٧ ٨٥٣	أرباح بيع أذون خزانة
٤٩٧	١٨ ٩٢٣	٢ ١٥٥	٢٠ ٩٣٦	أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
--	(٥ ٩٢٠)	--	(١ ٩٤٥)	خسائر إضمحلال شركات شقيقة
(١ ٤٨٨)	١٢ ٦٧٦	١٧ ١١٧	٢٦ ٢١٦	الإجمالي

٢١- إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

٣٠ يونيو ٢٠١٩

قيمة الإستثمار بالمصرى	نسبة المساهمة %	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة	أصول الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	البلد مقر الشركة	العملة	الشركة
١٥٢ ١٦٢	٧٥,٦٧	(٥ ١٨٧)	٦٥ ٣٢٤	٣٥٢ ٨٤٢	٥٣١ ٣٧٨	٢٠١٧	جمهورية أوغندا	شلن	بنك القاهرة الدولي (كمبالا)
١٤٦ ٩٩٩	٩٨	--	--	--	--	--	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة كايرو للتأجير التمويلي
١ ٩٢٠	٤٠	--	--	--	--	--	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة حراسات للأمن والحراسة
٥٠ ٠٠٠	٣٣	١٩ ٩١١	٢٥ ٤٢٨	١٥٢	٢٣٠ ٤٥٨	٢٠١٧	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار
٨١ ٢٥٣	٢٩	١٢١ ١٩٣	١٤٥ ٣٥٥	١٤ ٧٠٩	٥٣٤ ٣٠٨	٢٠١٧	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة صندوق القطاع المالى
--	٣٤	٧	--	٦٦٠	٣ ٢١٣	٢٠١٧	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى*
٤٣٢ ٣٣٤	--	١٣٥ ٩٢٤	٢٣٦ ١٠٧	٣٦٨ ٣٦٣	١ ٢٩٩ ٣٥٧				الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

قيمة الإستثمار بالمصرى	نسبة المساهمة %	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة	أصول الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	البلد مقر الشركة	العملة	الشركة
٦١ ٩٠٩	٦٢,٣٣	(٥ ٥٤٩)	٦٩ ٨٧١	٣٧٧ ٤٠٣	٥٦٨ ٣٦٦	٢٠١٧	جمهورية أوغندا	شلن	بنك القاهرة الدولي (كمبالا)
٩٨ ٠٠٠	٩٨	--	--	--	--	--	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة كايرو للتأجير التمويلي
٥٠ ٠٠٠	٣٣	١٩ ٩١١	٢٥ ٤٢٨	١٥٢	٢٣٠ ٤٥٨	٢٠١٧	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار
٨٣ ١٩٨	٢٩	١٢١ ١٩٣	١٤٥ ٣٥٥	١٤ ٧٠٩	٥٣٤ ٣٠٨	٢٠١٧	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة صندوق القطاع المالى
--	٣٤	٧	--	٦٦٠	٣ ٢١٣	٢٠١٦	جمهورية مصر العربية	مصرى	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى*
٢٩٣ ١٠٧	--	١٣٥ ٥٦٢	٢٤٠ ٦٥٤	٣٩٢ ٩٢٤	١ ٣٣٦ ٣٤٥				الإجمالي

* إستثمارات تعرضت لإضمحلال قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة.

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

وفيما يلي هيكل مساهمي الشركات التابعة والشقيقة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

الشركة	بنك القاهرة الدولي (كميالا)	شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار	شركة صندوق القطاع المالي	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائي	شركة كابرو للتأجير التمويلي	شركة حراسات للأمن والحراسة
	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %
بنك القاهرة	٧٥,٦٧	٣٣,٣٣	٢٨,٦٢	٣٤	٩٧,٩٩	٤٠
البنك الأهلي المصري	٨,٨٠	٣٣,٣٣	٣٨,١٦	٢٩	--	--
بنك مصر	١٥,٥٣	٣٣,٣٤	--	--	--	--
شركة مصر للتأمين	--	--	١٥	--	--	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	١٨,٢٢	--	--	--
بنك التنمية والإئتمان الزراعي	--	--	--	٢٦	--	--
صندوق التنمية محافظة بورسعيد	--	--	--	٥	--	--
قطاع الأمن الوطني	--	--	--	--	--	٣٠
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	--	--	--	٢	٣٠
أخرون (أفراد ومؤسسات)	--	--	--	٦	٠,٠١	--
الاجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢٢- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١١٦ ٨٤٠	١٠٢ ٢٦٤	الرصيد في أول الفترة/السنة
(٩٥ ٧٥٠)	(٨٧ ٦٧١)	التكلفة
٢١ ٠٩٠	١٤ ٥٩٣	مجمع الإستهلاك
٩٦٧	١٤ ٥٧٦	صافي القيمة الدفترية في أول الفترة/السنة
(٥ ٥٤٣)	(٨ ٠٧٩)	الإضافات خلال الفترة/السنة
١٦ ٥١٤	٢١ ٠٩٠	إستهلاك الفترة/السنة
		صافي القيمة الدفترية في آخر الفترة/السنة

٢٣- أصول أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٢ ٢٣٨ ٤٧٦	٢ ٢٢٨ ١٦٩	إيرادات مستحقة
٢١٤ ٥٧٠	٢٤٣ ٧٥٦	مصروفات مقدمة
٢٩٨ ٣٩٨	٧٦٧ ٦٥٦	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٢٢ ١٨٩	٢٢ ١٨٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
٢٧ ٢٩٠	٤٤ ١٤١	تأمينات وعهد
٢٥٠ ٣٠٧	١٤٠ ٦٦٠	شيكات مقاصه
١١٩ ٩٩٢	١٢٨ ٣٧٧	أرصده لدي مصلحه الضرائب
١٣٢ ٩٥٨	٤٠١ ١٨٩	أخرى
(١٣٨ ٥٥٩)	(١٤٩ ٤٦٩)	مخصص إضمحلال أصول أخرى
٣ ١٦٥ ٦٢١	٣ ٨٢٦ ٦٦٨	الإجمالي

* تتضمن الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مبلغ ٢ ٤٤٠ ألف جنيه يمثل أصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجرى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

وفيما يلي الحركة التي تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال الفترة/السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
١٤٢ ٠٥٣	١٣٨ ٥٥٩	الرصيد في أول الفترة/السنة
٧ ٣٦١	١٣ ٢٢٢	العبء المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة/السنة
(١٠ ٦٠١)	(٢ ٣١٢)	المستخدم خلال الفترة/السنة
٨	--	المتحصل خلال الفترة/السنة
(٢٦٢)	--	فائض محول إيرادات
١٣٨ ٥٥٩	١٤٩ ٤٦٩	الرصيد في آخر الفترة/السنة

٢٤- الأصول الثابتة

الإجمالي	تحسينات عقارات مستأجره	تجهيزات وتركيبات	أثاث	أجهزة ومعدات	وسائل نقل	نظم آلية متكاملة	مبانى وإنشاءات	أراضى	
									الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
١ ٢٣٧ ٩٩٤	١٢ ٩٩٦	١١٣ ٢١٨	٩٦ ٧٥٨	٣٩ ٥٠٠	٢٦ ٧٩٤	٤٤٨ ٦٦٥	٤٢٢ ١٨٠	٧٧ ٨٨٣	التكلفة
(٩٢٩ ٥٥٠)	--	(١٠١ ٢١٤)	(٦٦ ٤٥٨)	(٣٤ ٧٦٠)	(١٩ ٥٣٥)	(٣٨٦ ٢٢٥)	(٣٢١ ٣٥٨)	--	مجمع الاهلاك
٣٠٨ ٤٤٤	١٢ ٩٩٦	١٢ ٠٠٤	٣٠ ٣٠٠	٤ ٧٤٠	٧ ٢٥٩	٦٢ ٤٤٠	١٠٠ ٨٢٢	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية
١٣٩ ٩٠٣	٧ ٣٩٣	١٨ ٩٥٩	١٦ ٩٩٢	١٠ ٥٢٤	٢١ ٤٤٧	٥٣ ٣٩٤	١١ ١٩٤	--	إضافات
(٢٣٧)	--	--	(١٠٧)	(٢٦)	(١٠١)	(٣)	--	--	إستبعادات
٢٣٥	--	--	١٠٥	٢٦	١٠١	٣	--	--	مجمع إهلاك الإستبعادات
(٧٥ ٢١٣)	(٥ ٢٦٠)	(٩ ٦٨٢)	(١٠ ١٠٩)	(٣ ٢٦٤)	(٤ ٥٦٣)	(٢٨ ٣٥٨)	(١٣ ٩٧٧)	--	تكلفة اهلاك
٣٧٣ ١٣٢	١٥ ١٢٩	٢١ ٢٨١	٣٧ ١٨١	١٢ ٠٠٠	٢٤ ١٤٣	٨٧ ٤٧٦	٩٨ ٠٣٩	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
									الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
١ ٣٧٧ ٦٦٠	٢٠ ٣٨٩	١٣٢ ١٧٧	١١٣ ٦٤٣	٤٩ ٩٩٨	٤٨ ١٤٠	٥٠٢ ٠٥٦	٤٣٣ ٣٧٤	٧٧ ٨٨٣	التكلفة
(١ ٠٠٤ ٥٢٨)	(٥ ٢٦٠)	(١١٠ ٨٩٦)	(٧٦ ٤٦٢)	(٣٧ ٩٩٨)	(٢٣ ٩٩٧)	(٤١٤ ٥٨٠)	(٣٣٥ ٣٣٥)	--	مجمع الاهلاك
٣٧٣ ١٣٢	١٥ ١٢٩	٢١ ٢٨١	٣٧ ١٨١	١٢ ٠٠٠	٢٤ ١٤٣	٨٧ ٤٧٦	٩٨ ٠٣٩	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية
									الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٣٧٣ ١٣٢	١٥ ١٢٩	٢١ ٢٨١	٣٧ ١٨١	١٢ ٠٠٠	٢٤ ١٤٣	٨٧ ٤٧٦	٩٨ ٠٣٩	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩
١٣٧ ٠٤٥	٨٥٢	١٠ ٩٣٤	١٧ ٣٩٣	٧٠٨	٥ ٣٨٧	١٠١ ٧٧١	--	--	إضافات
--	٤٦	(٤٣٨)	٣٩٢	٢٢	--	(٢٢)	--	--	تحويلات*
(٢٦٨)	--	--	(٢٨)	--	--	(٢٤٠)	--	--	إستبعادات
٢٦٨	--	--	٢٨	--	--	٢٤٠	--	--	مجمع إهلاك الإستبعادات
--	(٨١)	١٣٦	(٥٥)	١٠	--	(١٠)	--	--	مجمع إهلاك تحويلات
(٥٠ ٠٤٣)	(٣ ٥٥٥)	(٧ ٠٧٢)	(٦ ٤٦٥)	(١ ٧٨٩)	(٤ ٣٤٢)	(١٩ ٩٢٩)	(٦ ٨٩١)	--	تكلفة اهلاك
٤٦٠ ١٣٤	١٢ ٣٩١	٢٤ ٨٤١	٤٨ ٤٤٦	١٠ ٩٥١	٢٥ ١٨٨	١٦٩ ٢٨٦	٩١ ١٤٨	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
									الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
١ ٥١٤ ٤٣٧	٢١ ٢٨٧	١٤٢ ٦٧٣	١٣١ ٤٠٠	٥٠ ٧٢٨	٥٣ ٥٢٧	٦٠٣ ٥٦٥	٤٣٣ ٣٧٤	٧٧ ٨٨٣	التكلفة
(١ ٠٥٤ ٣٠٣)	(٨ ٨٩٦)	(١١٧ ٨٣٢)	(٨٢ ٩٥٤)	(٣٩ ٧٧٧)	(٢٨ ٣٣٩)	(٤٣٤ ٢٧٩)	(٣٤٢ ٢٢٦)	--	مجمع الاهلاك
٤٦٠ ١٣٤	١٢ ٣٩١	٢٤ ٨٤١	٤٨ ٤٤٦	١٠ ٩٥١	٢٥ ١٨٨	١٦٩ ٢٨٦	٩١ ١٤٨	٧٧ ٨٨٣	صافى القيمة الدفترية

* تتمثل في تحويلات بين البنود.

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المباني والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ ٤١ ٦٤١ ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

- تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ ٥١٦ الف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٣٦٨ ١٣٠	٢٠٥ ٨٦١	حسابات جارية
١٨ ١٨٩ ٤٨٢	١٥ ٥٦٠ ٥٢٨	ودائع
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	الإجمالي
١ ٧٢٥ ٨٥١	١ ٧٧٣ ٧٨٨	بنك مركزى
٦ ٨٢٧ ٨٩١	٥ ٣٥٦ ١٥٦	بنوك محلية
١٠ ٠٠٣ ٨٧٠	٨ ٦٣٦ ٤٤٥	بنوك خارجية
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	الإجمالي
٣٦٨ ١٣٠	٢٠٥ ٨٦١	أرصدة بدون عائد
١٨ ١٨٩ ٤٨٢	١٥ ٥٦٠ ٥٢٨	أرصدة ذات عائد ثابت
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	أرصدة متداولة
١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٥ ٧٦٦ ٣٨٩	

٢٦- ودائع عملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
١٦ ٥٦٠ ١٢٩	١٧ ٧٩١ ٠٥٨	ودائع تحت الطلب
١٩ ٩٤٧ ٤٠٩	٢٨ ٥٤٩ ٩١٩	ودائع لأجل وبإخطار
٥١ ٨٠٦ ٧٧٧	٥٥ ٥٩٥ ٣٢٥	شهادات ايداع وادخار
٤٠ ٦٢٧ ٠٦٤	٣٩ ٤١٩ ٤٠٩	حسابات توفير
٢ ٣٥٧ ٠٢٧	١ ٨٧٦ ٧٦٨	ودائع أخرى
١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦	١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩	الاجمالي
٣٥ ٥١٧ ٢٤٠	٣٨ ٤٠٤ ٣٤١	ودائع مؤسسات
٩٥ ٧٨١ ١٦٦	١٠٤ ٨٢٨ ١٣٨	ودائع أفراد
١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦	١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩	الاجمالي
١٥ ٧٢٣ ٢٥٨	١٥ ٩٣٠ ٢٣٧	أرصدة بدون عائد
١١٥ ٥٧٥ ١٤٨	١٢٧ ٣٠٢ ٢٤٢	أرصدة ذات عائد ثابت
١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦	١٤٣ ٢٣٢ ٤٧٩	الاجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٧- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	معدل العائد %	عملة القرض	
١ ٢٥١ ١٤٧	١ ١٥٥ ٠٤٥	٧,٦-٧,٦٥-٩,٥٠%	جنيه مصري	قرض الصندوق الاجتماعي
٦٢ ٦٩٨	٥٠ ١١٧	٣,٧٠%	دولار امريكي	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
--	١٢٥ ٢٩٣	٣,٠٠%	دولار امريكي	قرض الصندوق العربي للإقتصادى للإئتماء_الكويت
١٧٩ ١٣٦	١٦٧ ٠٥٧	٦شهور+٣,١% Libor	دولار امريكي	Sanad fund for SMSE
١٧٩ ١٣٦	١٦٧ ٠٥٧	٦شهور+٣,١% Libor	دولار امريكي	Green for growth fund
٥٨٠ ٩٩٩	٦٢٨ ٧١٦		جنيه مصري	القيمة الحالية - وديعه مسانده البنك المركزي المصري*
٩٦٥ ٧٧١	١ ٠٢٦ ٢٠٠		جنيه مصري	القيمة الحالية - وديعه مسانده بنك مصر**
٣ ٢١٨ ٨٨٧	٣ ٣١٩ ٤٨٥			الإجمالي
٣٩٩ ٠٦٠	٤٢٢ ٢١٩			أرصدة متداولة
٢ ٨١٩ ٨٢٧	٢ ٨٩٧ ٢٦٦			أرصدة غير متداولة
٣ ٢١٨ ٨٨٧	٣ ٣١٩ ٤٨٥			الإجمالي

* منح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزي المصري بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمدة ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٨/٢٣

/٢٠١٦ تستحق يوم ٨/٢٢ / ٢٠٢٦ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

**منح بنك القاهرة وديعة مساندة من بنك مصر بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمدة ٧ سنوات إعتباراً من ٢٠١٧/١٢/٣١ تستحق يوم

٢٠٢٤/١٢/٣١ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

٢٨- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٦٩١ ٠٥٠	١ ٧٦٢ ٧٤٢	عوائد مستحقة
١٢٥ ٩٠١	١٢٢ ٢٣١	إيرادات مقدمة
١١٨ ٤٩١	٨٨ ٥٣٣	مصروفات مستحقة
٢٨٩ ٠٣٤	١٨٣ ٥٢٣	شيكات المقاصه
٣٩٢ ٠٣٠	٤٥٩ ٢٨٣	مصلحه الضرائب
٢١٣	٣٦٥ ٩٩٣	دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير
١٧٨ ٠١٤	١٧٩ ٢١١	دائنون
٣٨٨ ٠٩٤	١ ٥٤٩ ٠٧٩	أرصدة دائنة متنوعة
٢ ١٨٢ ٨٢٧	٤ ٧١٠ ٥٩٥	الاجمالي

٢٩- مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٥٤٦ ٦٥٥	٤٥٢ ٣٧٤	الرصيد في أول الفترة/السنة
--	(١٢ ٨٩٦)	اثر تطبيق معيار IFRS 9
٥٤٦ ٦٥٥	٤٣٩ ٤٧٨	رصيد اول الفترة بعد التأثير
٣ ٥٣٧	(١٦ ٧٩٠)	فروق ترجمة عملات أجنبية
١١٠ ٩٠٧	١١٠ ٠٠٦	العبء المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة/السنة
(٨٩ ٠١٠)	(٧ ٦٦٧)	المرتد إلى قائمة الدخل خلال الفترة/السنة
(١١٩ ٧٤٠)	(١٠ ٢٧٧)	المستخدم خلال الفترة/السنة
٢٥	٢٦٢	المتحصل خلال الفترة/السنة
٤٥٢ ٣٧٤	٥١٥ ٠١٢	الرصيد في آخر الفترة/السنة

- تفاصيل المخصصات الأخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٧ ٨١٥	٧ ٢٨٠	مخصص مخاطر التشغيل
٢٤٤ ١١٠	٣٠٥ ٦٦٣	مخصص مطالبات قضائية
٢٤ ٩٣٦	٢٣ ٢٥٤	مخصص مطالبات أخرى
٩٤ ٧٢٣	٨٧ ١٩٦	مخصص ضرائب متنازع عليها
٦٥ ٠٣٢	٧٣ ٩٥٨	مخصص خسائر إضمحلال إلتزامات عرضية شركات معايير
١٥ ٧٥٨	١٧ ٦٦١	مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضية SMEs
٤٥٢ ٣٧٤	٥١٥ ٠١٢	الإجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٠- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وباستخدام معدل ضريبية قدره ٢٢,٥%.
يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانوني لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلي أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة التي نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

الإلتزامات الضريبية المؤجلة	٣٠ يونيو ٢٠١٩	الأصول الضريبية المؤجلة	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٤٦ ٧٧٢)		--	
--		٣٢٥ ٩٢٦	
(٤٦ ٧٧٢)		٣٢٥ ٩٢٦	
--		٢٧٩ ١٥٤	

الأصول الثابتة
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر إضمحلال القروض)
إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (اللتزام)
صافي الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة

وفيما يلي الحركة التي تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

الإلتزامات الضريبية المؤجلة	٣٠ يونيو ٢٠١٩	الأصول الضريبية المؤجلة	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٣٦ ٨١٠)		٢٩٤ ٨٨٦	
(٩ ٩٦٢)		٣١ ٠٤٠	
(٤٦ ٧٧٢)		٣٢٥ ٩٢٦	

الرصيد في أول الفترة
الإضافات/ الاستبعادات
الرصيد في آخر الفترة

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبة للبنود التالية :

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩
٧١٦ ٥٥٥	٨٥٦ ٨٧٠
٢٢٧ ٧٨٩	٤٥٦ ٨٥٥
٩٤٤ ٣٤٤	١ ٣١٣ ٧٢٥

مخصص خسائر إضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠%
المخصصات الأخرى
الإجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١- التزامات مزايا التقاعد

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
		التزامات مدرجة بقائمة المركز المالي عن:
٩٤٧ ٨٣٤	١ ٠١٩ ٧٢٥	- المزايا العلاجية بعد التقاعد
		المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل عن:
٢٥٨ ٤٠٠	١١٥ ٥٩٢	- المزايا العلاجية بعد التقاعد
		تم تحديد المبالغ المعترف بها في قائمة المركز المالي كالتالي:
١ ٤٧٣ ٨٦٠	١ ٢٦٠ ٧٨٩	القيمة الحالية للإلتزامات لم يتم تمويلها
(٥٢٦ ٠٢٦)	(٢٤١ ٠٦٤)	خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها
٩٤٧ ٨٣٤	١ ٠١٩ ٧٢٥	الرصيد المدرج في قائمة المركز المالي
		تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال الفترة فيما يلي:
٧٦٢ ٨١٥	٩٤٧ ٨٣٤	الرصيد في أول الفترة/السنة
٢٨ ٥٠٣	٧ ٨٢٨	تكلفة الخدمة الجارية
٢٠٢ ٣٠٢	١٠٣ ٧٤٩	تكلفة العائد
٢٧ ٥٩٥	٤ ٠١٥	الخسائر الإكتوارية المعترف بها
(٧٣ ٣٨١)	(٤٣ ٧٠١)	مزايا مدفوعة
٩٤٧ ٨٣٤	١ ٠١٩ ٧٢٥	الرصيد المدرج في آخر الفترة/السنة في قائمة المركز المالي
		تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:
٢٨ ٥٠٣	٧ ٨٢٨	تكلفة الخدمة الجارية
٢٠٢ ٣٠٢	١٠٣ ٧٤٩	تكلفة العائد
٢٧ ٥٩٥	٤ ٠١٥	الخسائر الإكتوارية المعترف بها
٢٥٨ ٤٠٠	١١٥ ٥٩٢	الإجمالي مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ١٠)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٢- رأس المال

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصرى موزعاً على ٥٦٢ ٥٠٠ الف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد.

٣٣- الاحتياطات والأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	الإحتياطات
١٨٤ ٢٥٣	١٨٤ ٢٥٣	الإحتياطي العام
٢٣٣ ١٨٠	٢٠ ١٤٩	إحتياطي المخاطر البنكية العام
٥٦١ ٩٠٤	٦٨٥ ٩٤٧	إحتياطي قانوني
٢٠٩ ٤٩٣	١٩٩ ٤٠٠	إحتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
--	١٨٢ ٧٢٤	الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٧٠ ٥٢٠	٢٧٠ ٦٠٩	احتياطي رأسمالي
٤٣٨ ٩٣١	٤٣٨ ٩٣١	احتياطي نظامي
٥٢٢ ٨١٤	--	احتياطي مخاطر تطبيق معيار IFRS9
--	٦٨ ٤٨١	إحتياطي المخاطر العام*
٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٠٥٠ ٤٩٤	اجمالي الاحتياطات

* تم تكوينه تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩

وتتمثل الحركة التي تمت على الاحتياطات فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	(أ) إحتياطي المخاطر البنكية العام
٢٣٣ ١٣٤	٢٣٣ ١٨٠	الرصيد في أول الفترة/السنة
٤٦	٦٢ ٤٧٥	محول من الأرباح المحتجزة
--	(٢٧٥ ٥٠٦)	محول الى إحتياطي المخاطر العام
٢٣٣ ١٨٠	٢٠ ١٤٩	الرصيد في آخر الفترة/السنة
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	(ب) إحتياطي قانوني
٥٢١ ٥٨٣	٥٦١ ٩٠٤	الرصيد في أول الفترة/السنة
٤٠ ٣٢١	١٢٤ ٠٤٣	المحول من أرباح السنة
٥٦١ ٩٠٤	٦٨٥ ٩٤٧	الرصيد في آخر الفترة/السنة

ووفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥% من صافي أرباح السنة لتغذية الإحتياطي القانوني وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال وهو إحتياطي غير قابل للتوزيع.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

(ج) احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الاخر
٢٠٩ ٤٩٣	٣٤٥ ٤٧٥	الرصيد في أول الفترة/السنة
٥٦ ٥٨٣	--	اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS 9
٢٦٦ ٠٧٦	٣٤٥ ٤٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل
(٦٦ ٦٧٦)	(١٣٥ ٩٨٢)	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)
١٩٩ ٤٠٠	٢٠٩ ٤٩٣	الرصيد في آخر الفترة/السنة

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الاخر
--	--	الرصيد في أول الفترة/السنة
١٨٢ ١٩١	--	اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS 9
١٨٢ ١٩١	--	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل
٦ ٩١٧	--	عبء الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة
(٦ ٣٨٤)	--	فروق ترجمة عملات أجنبية
١٨٢ ٧٢٤	--	الرصيد في آخر الفترة/السنة

(و) احتياطي المخاطر العام

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الاخر
--	--	الرصيد في أول الفترة/السنة
٢٧٥ ٥٠٦	--	محول من احتياطي المخاطر البنكية العام
٥٢٢ ٨١٤	--	محول من احتياطي مخاطر تطبيق معيار IFRS9
(٧٢٩ ٨٣٩)	--	اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS 9
٦٨ ٤٨١	--	الرصيد في آخر الفترة/السنة

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
		الأرباح المحتجزة
٣ ٤٩٦ ٤٠٨	١ ٨١٩ ٨٥٤	الرصيد في أول الفترة/السنة
٢٣ ٤٦٨	--	اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9
١ ٩٣٤ ٥١١	٢ ٤٨٠ ٩٥٣	صافي أرباح الفترة/السنة
٢٥٧ ٨١٣	--	محول من احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية
		توزيعات السنة المالية السابقة:
(١ ٠٩٣ ٨٣٧)	(٦٦١ ٤٠٤)	حصة المساهمين في الأرباح
(١١ ٠٠٠)	(٣ ١٤٣)	حصة مجلس الإدارة في الأرباح
(٢٤١ ٨٣٩)	(٩٨ ٣٩٠)	حصة العاملين في الأرباح
--	(٤٦)	محول إلى إحتياطي مخاطر بنكيه عام
(٦٢ ٤٧٥)	--	محول إلى إحتياطي المخاطر العام
(١٢٤ ٠٤٣)	(٤٠ ٣٢١)	محول إلى الإحتياطي القانوني
(٨٩)	(١ ٠٩٥)	محول إلى الإحتياطي الرأسمالي
٤ ١٧٨ ٩١٧	٣ ٤٩٦ ٤٠٨	الرصيد في آخر الفترة/السنة

٣٤- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالي وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتماها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمي البنك التي ستتخذ لإعتما القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٥- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٤ ٣٧٩ ٧٨٣	٤ ٩٠٧ ٩٠٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
٣٠ ٤٤٩ ٩٨٢	٤٨ ٤٥٦ ٩٦٦	أرصدة لدى البنوك
(١ ٠٠٠ ٢٢٥)	٢ ١٧٥ ٦٠٤	أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٣٣ ٨٢٩ ٥٤٠	٥٥ ٥٤٠ ٤٧٤	الإجمالي

٣٦- التزامات عرضية وإرتباطات**(أ) مطالبات قضائية**

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ٢٨٥ ٢٦٥ ألف جنيه وتتمثل في مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات. كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتي لم يطلب سدادها حتى نهاية الفترة مبلغ ٩٣٣ ٤٧٤ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمائمات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٤ ٢٠٧ ١٩٣	٣ ٠٩٥ ٦٧٧	أرتباطات عن قروض
٤٠٠ ٦٦٧	٦١١ ٨١٩	الاوراق المقبولة
١ ٥٣٧ ٩٩٣	١ ٥٠١ ٠٨٦	إعتمادات مستندية- إستيراد
٢١٥ ٣٦٠	٣٤٨ ٥٠٢	إعتمادات مستندية- تصدير
٨ ٤١٨ ٦٢٩	٩ ١٠٣ ١٩٦	خطابات ضمان
١٤ ٧٧٩ ٨٤٢	١٤ ٦٦٠ ٢٨٠	

(د) إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
٦٠٤	١ ٣٢٩	لاتزيد عن سنة واحدة

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٧- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم وهي "شركة مصر المالية للإستثمارات" والتي أسسها بنك مصر لتكون ذراع إستثمارى له بنسبة مساهمة قدرها ٩٩,٩% من رأسمالها وهي تمتلك بدورها ٩٩,٩٩% من الأسهم العادية لبنك القاهرة أما باقى رأس المال فهو مملوك لمساهمين آخرين. ويساهم مصرفنا في بنك القاهرة الدولى كمبالا بنسبة ٦٢,٣٣%. ويساهم مصرفنا في شركة القاهرة للتأجير التمويلى بنسبة ٩٨%. ويساهم مصرفنا في البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير بنسبة ٤%.

وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك مصر (مساهم طرف ذو علاقة):

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٢٣٤	٥٥	أرصدة لدى البنوك
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	حسابات جارية ودائع
٨٠٥٠٠	٩٣١	الأصول الأخرى
١١١٣٢	٨٦٤٨	إيرادات مستحقة أخرى
١٠٢٦٢٠٠	٩٦٥٧٧١	القروض الأخرى
		القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر
٩٧٣٨٠٠	١٠٣٤٢٢٩	حقوق الملكية
		فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة

- وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك القاهرة الدولى كمبالا(شركة تابعة):

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
--	٨٧٤٢	أرصدة لدى البنوك
٣٦٣٢	١٤١٢	ودائع حسابات جارية

- وفيما يلى تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى(شركة تابعة):

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٥٨٩٥٧٥	٤١٢١٨٤	قروض وتسهيلات العملاء
٦١٣٨	٥٦١٨	قروض شركات (مباشرة) أصول أخرى
١٢٩٦٥	٥٢٥٥٨	إيرادات مستحقة ودايع العملاء حسابات جارية

- وفيما يلى تعاملاتنا مع البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير (إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر):

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٧٥١٧٥٦٥	٤٤٧٨٤٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
١٠٥٢٧٣	١٥٤١	ودائع التزامات أخرى عوائد مستحقة

صناديق استثمار بنك القاهرة

-٣٨

(أ) صندوق استثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمي)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمي المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات اعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالي وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٢٨٠ ٧٢٠ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٢٠,٣٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ ، عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٦٩ ١٩٠ ٧ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبنوية كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالي تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبلغ ٥٥٨ ٢٢٥ جنيه مقابل مبلغ ٤١٧ ٠٦٧ ١ جنيه عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة مصر بلتون. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظه قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٣٠٢ ٩٨٤ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٧١ ٤٩٠ ٥٣ جنيه، كما بلغت الوثائق بمحفظه المتاجرة طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٢٦٣ ٦٣٣ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٩٧ ٦٨٤ ٤٤ جنيه، وبلغ إجمالي وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٢٩١ ٠٧٠ ١٠٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٢٦,٩٦ جنيه. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالي تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبلغ ٢٧١ ٤٠٢ ٤ جنيه مقابل مبلغ ٢٦٦ ٣٦٧ ٣ جنيه عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة HC للأوراق المالية والإستثمار. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالي وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٨٠٧ ٦٢٨ ٠ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٥,٨٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٢٥٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام

القانون وتظهر مبنوية كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبلغ ٣٢٥ ١٩ جنيه مقابل مبلغ ٢٣ ٧٩٨ جنيه عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت، وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢. وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت. يبلغ حجم الصندوق ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٩٧ ٨٧٣ ووثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٩٣,٥٨ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ عدد ٥٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبنوية كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبلغ ٦٣٨ ٤٩ جنيه مقابل مبلغ ١٥٧ ٤٨ جنيه عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩- مرتبات ومزايا أعضاء الإدارة العليا للبنك

وفقاً لما جاء بقواعد تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك والصادرة فى ٢٦/٧/٢٠١٦ فقد بلغ صافى المتوسط الشهرى للمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك مجتمعين مبلغ ١٧٩ ٤٩٤ ١٩ جنيه مصرى خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

٤٠- أحداث هامة لاحقة

- ١- بناءً على طلب بنك مصر بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٩ صدرت موافقة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٩ لبنك مصر بزيادة رأسمال بنك القاهرة المدفوع بمبلغ ثلاثة مليار جنيه مصرى وفقاً لما يلى :
 - استخدام مبلغ الوديعة المساندة البالغ قدرها اثنين مليار جنيه مصرى الممنوحة لبنك القاهرة فى ٣١/١٢/٢٠١٧ والمرتج قيمتها الحالية ببند (قروض طويلة الأجل) والفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الحالية ضمن (حقوق المساهمين) ببند مستقل.
 - ضخ مبلغ مليار جنيه مصرى كرأسمال إضافي بشكل مباشر فى رأس المال المدفوع لبنك القاهرة.
- ٢- مجلس ادارة مصرفنا بصدد اتخاذ القرار بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ثلاثة مليار جنيه مصرى (من ٢,٢٥٠ مليار جم الى ٥,٢٥٠ مليار جم) تعادل ٧٥٠ مليون سهم إيضاح رقم (٣١).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤١- تعديلات على أرقام المقارنة

البند	قبل التعديل	بعد التعديل	مبلغ التعديل
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية*	٢٧٣ ٦١٨	١٧ ١١٧	٢٥٦ ٥٠١
عبء ضرائب الدخل	٩٤٣ ٨٠٠	٩١١ ١٨٨	٣٢ ٦١٣

*تم تعديل أرقام المقارنة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨، حيث أن أرقام المقارنة بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد تم تعديلها.

٤٢- الموقف الضريبي

١-٤٢ ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

١- الفترة من بداية النشاط وحتى العام المالي ٢٠١٦

تم فحص البنك وسداد وتسوية ضرائب الأشخاص الاعتبارية والأوعية المستقلة منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٦ باستثناء مايلي :

- عام ٩٢/٩١ حيث قام البنك بسداد الفروق الضريبية عنها ورفع دعوى قضائية بها وقد صدر حكم ابتدائي لصالح البنك خلال عام ٢٠١٣ وقامت مصلحة الضرائب بالاستئناف على الحكم وما زالت القضية منظورة أمام القضاء الإداري.
- وعامى ٢٠١١ و ٢٠١٢ تم فحصهما وأخطر البنك بنتيجة الفحص وقدم طلب للتصالح بشأنهما وجرى الانتهاء منه.
- العاملين المالىين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تم الانتهاء من فحصهما والموافقة على نتيجة الفحص وفى انتظار نموذج الربط.

٢- الفترة من ٢٠١٧/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

قدم الإقرار الضريبي عن الفترة فى الموعد القانونى وبدون استحقاق ضريبي ولم يتم طلبه للفحص بعد.

٢-٤٢ ضريبة الدمغة

١- الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٠٧/٣١

قامت المأمورية بفحص معظم فروع البنك حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وجر استلام نماذج ربط الضريبة.

٢- الفترة من ٢٠٠٦/٠٨/٠١ وحتى ٢٠٠٩/١٢/٣١

تم فحص البنك وسداد ضرائب الدمغة عن تلك الفترة وتمت التسوية النهائية لها

٣- الفترة من ٢٠١٠/٠١/٠١ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١

تم فحص هذه السنوات كالتالى :-

١- الفترة من ٢٠١٠/٠١/٠١ حتى ٢٠١٣/٠٣/٣١

تم الفحص والاعتراض على نتيجته وتم إحالة الملف الى لجنة الطعن ولم يتحد موعد للجلسة بعد هذا وقد قام مصرفنا بسداد المطالبة كاملة لحين الانتهاء من النزاع.

٢- الفترة من ٢٠١٣/٠٦/٣٠ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١

تم الفحص ولا يوجد استحقاق على مصرفنا بخصوصها.

٣- الفترة من ٢٠١٦/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

تم سداد الضريبة عن كل ربع فى المواعيد القانونية ولم يتم طلبهما للفحص بعد.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٣-٤٢ ضريبة الميراث

١- الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤

تم تسويتها نهائياً باستثناء بندي اشتراكات المحامين وبدل الأجازات للعاملين المستمرين بالخدمة عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ مازالا محل خلاف وتم احالتهما للقضاء.

٢- الفترة من ٢٠١٥ حتى سنة ٢٠١٨

لم يتم طلبهم للفحص بعد ويقوم مصرفنا بسداد مبالغ تحدد حساب الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات الضريبية و التسويات في المواعيد القانونية وسداد فروق الضريبة المستحقة من واقع هذه التسويات هذا ويتحوط مصرفنا تقديريا عن الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ بما قد ينتج من فروق في النقاط محل الخلاف.

٤-٤٢ ضريبة المبيعات

١- الفترة من ٢٠٠٢ وحتى سنة ٢٠١٥

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الاداري.

٢- الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

يتحوط مصرفنا تقديريا عنهما بما قد ينتج من فروق أثناء الفحص ولحين البت في استمرار تسجيل مصرفنا من عدمه في ضريبة المبيعات ويتم التحوط بالبنود التي تخضع للضريبة وذلك كون مصرفنا غير مخاطب بها وأن تسجيله فيها تم عن طريق الخطأ وكذلك عدم خضوع الأعمال المصرفية للضريبة على القيمة المضافة وفقا للبند رقم ٣٣ من بنود الإعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

٥-٤٢ الضريبة العقارية

- صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ والذي بموجبه تم تعديل القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي تم تطبيقه اعتباراً من ٢٠١٣/٠٧/٠١ ومازالت فروع وادارات مصرفنا تتلقى نماذج المطالبات بالضريبة المستحقة حيث يتم الطعن على القيم الاجبارية المغالى فيها امام لجان الطعن ويتحوط مصرفنا بقيمة هذه المطالبات لحين البت فيها.
- صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد التقدير الخمسى لمدة ثلاث سنوات حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سهى الترمكي
رئيس مجموعة الشئون المالية

عنا محمد ابراهيم